الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم :العلوم التجارية

الموضوع

دور قائمة المركز المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

– دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

تخصص: محاسبة

إعداد الطالب:
- عزري فرحات

الأستاذة المشرفة:
- د/ زاوي صورية

رقم التسجيل:	...../2018
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2018/2017

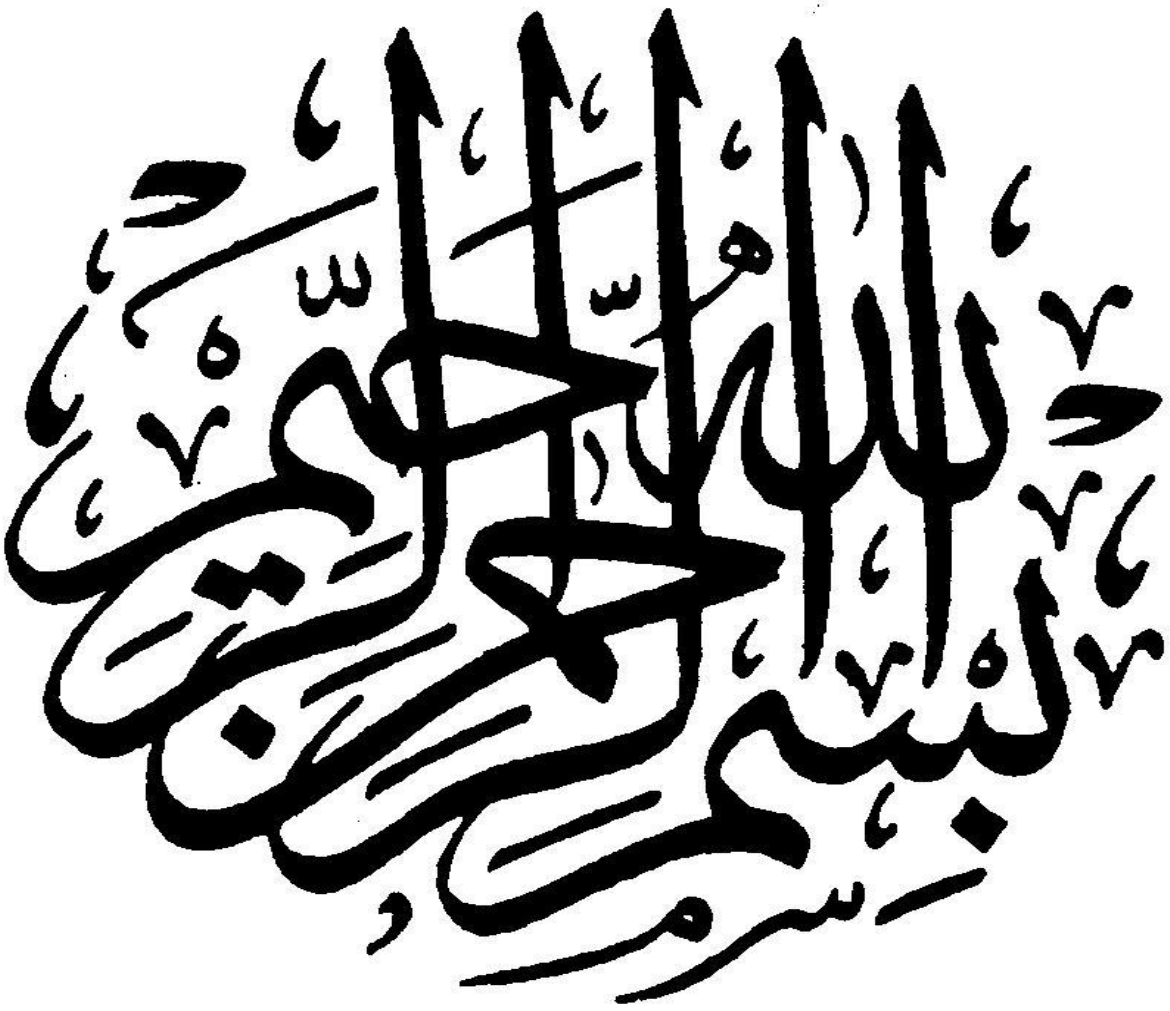
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

"...يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"

{سورة المجادلة الآية 11}

صدق الله العظيم

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، نحمد **الله** عز وجل أنه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

إلى خير الأنام، الحبيب المصطفى، سيدنا محمد وكفى

إلى من حملتني تسعا وأرضعتني حولين والى من سقت منبت حياتي وترعرعت في كنفها وإلى من جعلت الجنة تحت أقدامها **أمي الحنون**

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا وإلى من سهر الليالي من أجل تربيتي وتعليمي، وجعلني اكبر في أزكى واطهر فضيلة **أبي العزيز**

إلى بسمة فؤادي وعماد حياتي أخواتي **خميسة، امباركة، رشيدة** ، والى من بدونهم لا تحلى الحياة إخوتي **احمد.حسين.بشار**

إلى اعز الأصدقاء **عزري سفيان ، خولوفي كمال، خنفري إيمان ، عبد الحق سعدي ، فارس صحراوي ، عماري سميرة، ضحوة مريم ، بن حمزة محمد الصالح، زراولية نصر الدين،**

إلى كل من شاء الله أن يجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم أشقاء: **زيطوط عبد الجليل، عبد الحق سعدي، شيخ عبد القادر.**

إلى كل أهلي وأقاربي وأحبابي

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلمي

شكر وتقدير

مصداقا لقوله تعالى: " **وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ** " صدق **الله** العظيم.

ولقد حثنا الله عز وجل على الشكر إذ قال : "واشكروني ولا تكفرون" واقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال : "الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها".

نتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساهم من قريب ومن بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع، نشكر الأستاذة المشرفة " **زاوي صورية** " التي لم بتخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة وكانت عونا وسندا في كل وقت.

إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم جزاهم الله خيرا .

إلى من ساعدنا من زملاء وعمال مؤسسة" **النسيج والتجهيز**"في هذا العمل المتواضع .

إلى كل من ساعدنا ولو بالكلمة الطيبة

نشكر جميع من كان بمثابة الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل

شـكرا

قائمة الجداول

قائمة الجداول .....

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول حسابات نتائج (حسب االطبيعة) الفترة من ....إلى	10
02	جدول حسابات نتائج (حسب الوظيفة) الفترة من ....إلى	12
03	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)الفترة من ....إلى	14
04	جدول سيولة الخزينة(الطريقة غير المباشرة)الفترة من.... إلى....	16
05	جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة	18
06	الميزانية جانب الأصول السنة المالية المقفلة في	21
07	الميزانية جانب الخصوم السنة المالية المقفلة في	24
08	الميزانية (جانب الأصول) للسنوات المدروسة 2012-2013-2014	62
09	الميزانية (جانب الخصوم) للسنوات المدروسة2012 س-2013-2014	65
10	الميزانية المالية المختصرة للأصول لسنوات 2012-2013-2014	67
11	الميزانية المالية المختصرة للخصوم لسنوات 2012-2013-2014	68
12	حساب رأس المال العامل الدائم من منظور أعلى الميزانية	69
13	حساب رأس المال العامل الخاص	70
14	حساب رأس المال العامل الأجنبي	70
15	حساب رأس المال العامل الإجمالي	71
16	حساب احتياجات رأس المال العامل	72
17	حساب الخزينة	72
18	حساب نسبة التمويل الدائم	73
19	حساب نسبة التمويل الخاص	74
20	حساب نسبة الاستقلالية المالية	74
21	حساب نسبة التمويل الخارجي	75
22	يمثل حساب نسبة السيولة العامة	76
23	حساب نسبة السيولة المخفضة	76
24	حساب نسبة السيولة الجاهزة	77
25	حساب مهلة ائتمان الزبائن	78
26	حساب مهلة ائتمان الموردين	78

27	حساب نسبة ربحية الأصول	79
28	حساب نسبة ربحية الأموال الخاصة	80
29	حساب نسبة ربحية النشاط	80

قائمة الاشكال

قائمة الأشكال .....

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	30
02	مركبات المؤسسة الصناعية للنسيج والتجهيز بسكرة	54
03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج و التجهيز بسكرة	59

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق .....

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	ميزانية جانب الأصول 2012-2013	86
02	ميزانية جانب الأصول 2013-2014	87
03	ميزانية جانب الخصوم 2012-2013	88
04	ميزانية جانب الخصوم 2013-2014	89
05	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) 2012-2013	90
06	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) 2013-2014	91

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات .....

الموضوع	الصفحة
البسملة	–
آية	–
إهداء	–
شكر وتقدير	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الملاحق	-
فهرس المحتويات	–
الملخص	–
مقدمـــــة	أ-هـ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول قائمة المركز المالي	**26-1**
تمهيـــــد	2
المبحث الأول: أساسيات حول القوائم المالية	8-3
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها	3
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية	5
المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية وأهدافها	7
المبحث الثاني: قائمة المركز المالي	25-9
المطلب الأول: عرض القوائم المالية	9
المطلب الثاني: قائمة المركز المالي	19
المطلب الثالث: أهمية إعداد قائمة المركز المالي	25
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: علاقة قائمة المركز المالي بتقييم الأداء المالي	**51-27**
تمهيـــــد	28
المبحث الأول: تقييم الأداء المالي	36-29

المطلب الأول: مفهوم الأداء	29
المطلب الثاني: تقييم الأداء	33
المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي	35
المبحث الثاني: قائمة المركز المالي و تقييم الأداء المالي	37-50
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	37
المطلب الثاني: أهمية تحليل قائمة المركز المالي في تقييم الأداء المالي	40
المطلب الثالث: تحليل قائمة المركز المالي بواسطة النسب المالية	45
خلاصة الفصل الثاني	51
الفصل الثالث: علاقة قائمة المركز المالي بتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الوطنية للنسيج والتجهيز	**52-81**
تمهيـــــد	53
المبحث الأول: تقديم مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة	54-61
المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة TIFIB بسكرة	54
المطلب الثاني: أهداف ونشاط المؤسسة الصناعية للنسيج والتجهيز بسكرة	57
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة	59
المبحث الثاني:علاقة قائمة المركز المالي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة	62-80
المطلب الأول : عرض قائمة المركز المالي للمؤسسة محل الدراسة.	62
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التوازنات المالية	67
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة النسب المالية	73
خلاصة الفصل الثالث	81
خاتمة	82-85
قائمة المراجع	86-88
الملاحق	89-95

المُلخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة قائمة المركز المالي في تقييم الأداء المالي وذلك من خلال دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للنسيج والتجهيز ببسكرة باعتبارها مؤسسة اقتصادية وذلك خلال الفترة الممتدة من (2012-2014) ، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة حققت توازن مالي خلال سنتي 2013 و2014 بينما لم تحقق توازن مالي خلال سنة 2012 و المؤسسة لا تغطي أصولها الثابتة برأس مالها الخاص خلال سنوات الدراسة، بل لجأت إلى الديون طويلة الأجل و المؤسسة غير مستقلة ماليا خلال السنوات المدروسة وبدأت تتحسن استقلاليتها مع مرور السنوات و المؤسسة لها سيولة جاهزة ضعيفة جدا وغير كافية لتسديد التزاماتها القصيرة حينا موعد سدادها و عدم كفاءة المسيرين في تسيير مهل الموردون ومهل الزبائن و المؤسسة أدائها المالي سيئ فجعلها تتكبد خسائر متتالية عبر السنوات المدروسة .

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence la contribution de la situation financière dans l'évaluation de la performance financière par le cas de la Fondation nationale pour le traitement des textiles étude Biskra comme une institution économique au cours de la période (2012-2014), l'étude a révélé que l'institution a atteint un équilibre financier au cours des années 2013 et 2014, alors qu'un équilibre financier n'a pas été atteint au cours de l'année 2012 et l'institution n'immobilisations couvre pas avec un propre argent au cours des années d'études, mais eu recours à la dette à long terme et l'institution est financièrement indépendante au cours des étudiés années et a commencé à améliorer son indépendance avec les années ont passé et l'institution de liquidités prête très faible et insuffisant pour brancher Les engagements à court délai parfois payés et l'inefficacité des gestionnaires dans la conduite des fournisseurs et des clients tranquillement et les mauvaises performances financières de l'entreprise qui en fait subir des pertes consécutives au cours des années étudiées.

المقدمة

تعتبر قائمة المركز المالي من بين أهم القوائم المالية و التي تشكل في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، والتي أكد عن إعدادها لزاما وبصفة دورية إذ تلقى اهتماما كبيرا من عدة فئات داخلية وخارجية عن المؤسسة على حد سواء، نظرا لدورها الكبير في إظهار المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية .

ومع ضرورة الوقوف أمام ما بلغته المؤسسة الاقتصادية من نتائج وما حققته من نجاحات كان لابد من تقييم أدائها خاصة أدائها المالي، والذي يقدم لإدارة المؤسسة صورة واضحة عن النتائج التي حققتها خلال السنوات المالية ، وكذلك معرفة نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها وهذا ما يضمن لها الاستمرارية والبقاء و التطور.

كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها قائمة المركز المالي لا تستطيع لوحدها إعطاء صورة واضحة وكاملة عن الأداء المالي للمؤسسة، لذا كان من الضروري إخضاع تلك الأرقام لعدة عمليات ومعالجات مناسبة بهدف استنباط صورة أكثر وضوحا عن تقييم أدائها المالي وبيان نقاط القوة والضعف ومدى نجاحها أو فشلها.

1- إشكالية الدراسة:

أصبحت عملية تقييم الأداء المالي أمرا ضروريا و بصفة دورية في غاية الأهمية، وذلك لتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها وتقييم نتائجها، ومن اجل إعطاء صورة صادقة عن الأداء المالي تستخدم المؤسسة مختلف القوائم المالية، ومنها قائمة المركز المالي.

من خلال ما سبق يمكن طرح وصياغة التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

<< ما هو دور قائمة المركز المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ >>

2- أسئلة الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي القوائم المالية؟ وما هي قائمة المركز المالي؟
- ما هو الأداء المالي؟ وما هو تقييم الأداء المالي؟
- هل تساعد قائمة المركز المالي في تقييم سيولة المؤسسة محل الدراسة؟
- هل تساعد قائمة المركز المالي في تقييم ربحية المؤسسة محل الدراسة؟
- هل تساعد قائمة المركز المالي في تقييم نشاط المؤسسة محل الدراسة؟
- هل الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد؟

3- فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة انطلقنا من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تساعد قائمة المركز المالي في تقييم سيولة المؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثانية: تساعد قائمة المركز المالي في تقييم ربحية المؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: تساعد قائمة المركز المالي في تقييم نشاط المؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الرابعة: يعتبر الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد.

4- أسباب اختيار الموضوع:

*الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع بالنسبة لعدة فئات داخل وخارج المؤسسة.
- اعتبار موضوع تقييم الأداء المالي حكما على نجاح او فشل المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات الخاصة بالموضوع في الحياة المهنية مستقبلا.

*الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي للموضوع.
- علاقة الموضوع بالتخصص.

5- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة أنها تتعرض لموضوع مهم جدا بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وكذا أهميته بالنسبة لعدة فئات داخلية وخارجية عن المؤسسة، يعتبر تقييم الأداء المالي الأساس في توضيح نقاط القوة والضعف وهو بمثابة المعيار الأساسي للحكم على استمرارية العلاقات بينهم وبينها .

6- أهداف الدراسة : نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفاهيم تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- إبراز علاقة قائمة المركز المالي بتقييم الأداء المالي.
- عرض الأدوات المستعملة في تحليل قائمة المركز المالي.
- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة محل دراسة خلال فترة الدراسة.

7-حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** قمنا بإجراء الدراسة الميدانية في المؤسسة الوطنية للنسيج والتجهيز ببسكرة عن طريق جمع المعلومات والبيانات والمتمثلة في الميزانيات المالية.

ب- الحدود الزمنية: تم الاعتماد على الوثائق المقدمة في الفترة الممتدة بين (2012-2014).

8- الدراسات السابقة:

- **دراسة مشعل جهر الميطيري (2010): تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط**، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للأساليب المناسبة لتقييم أدائها المالي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

_ أن هناك علاقة بين التطور التكنولوجي و الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

- أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

- وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يحدد اختصاصات وصلاحيات الكادر المالي والمحاسبي بالمؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي.

تختلف دراسة الباحث عن الدراسة الحالية في كون هذه الأخيرة ركزت على إحدى القوائم المالية وهي قائمة المركز المالي ودورها في تقييم الأداء المالي.

- **دراسة اليمين سعادة (2008)، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دارسة حالة مؤسسة الوطنية لصناعة اجهزة القياس و المراقبة – العلمة – سطيف، مذكرة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة** ، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحميل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.

- من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك تراجع في أدائها خلال السنة الأخيرة من الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، أو أنها تحفظ بأصول زائدة عن حاجتها .

– بالنسبة للسيولة فالمؤسسة تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال سنة 2004 و 2006 ، وهذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون أية صعوبات، غير أنه في سنة 2005 تحتفظ المؤسسة بقدر كبير من السيولة، وهذه السيولة عبارة عن أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.

تختلف دراسة الباحث عن الدراسة الحالية في كون هذه الأخيرة ركزت على تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة وليس على تقييم الأداء ككل.

– **دراسة عادل عشي (2001): الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة ، مذكرة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،** وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة عملية التقييم ومراحلها وكذا معرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة، بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان.

– تطور أصول المؤسسة من عام إلى آخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية، ويمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى عدم توزيع الأرباح التي تحققها بل توجه إلى الأموال الخاصة.

– تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال السنوات الثلاث فقد تبين أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزامات القصيرة الأجل .

تختلف دراسة الباحث عن الدراسة الحالية في كون هذه الأخيرة ركزت على تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة اعتمادا على قائمة المركز المالي دون التطرق إلى قياس الأداء المالي والمعلومات الضرورية للقياس .

9- منهج الدراسة: لدراسة هذا الموضوع الاجابة عن الإشكالية الرئيسية، اعتمدنا عن المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري لوصف وتحليل مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد استخدمنا منهج دراسة الحالة الذي يمكننا من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة .

10- هيكل الدراسة : للإجابة عن الإشكالية التي طرحناها سابقا تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

مقدمة: تضمنت إشكالية الدراسة الرئيسية بالإضافة إلى تساؤلات الفرعية وفرضيات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهمية الموضوع وأهداف دراسة والدراسات السابقة ومنهج الدراسة وهيكل الدراسة.

الفصل الأول: بعنوان « مفاهيم عامة حول القوائم المالية » ، تضمن مفهوم قائمة المركز المالي ومكوناته، شكلها القانوني وأهمية إعداده بالنسبة للمؤسسة، مع الإشارة إلى مفهوم القوائم المالية بصفة عامة ومكوناتها وأهدافها.

الفصل الثاني: بعنوان « علاقة قائمة المركز المالي بتقييم الأداء المالي » ، تضمن مفهوم الأداء المالي ومفهوم تقييم الأداء المالي، وعلاقة قائمة المركز المالي و تقييم الأداء المالي.

الفصل الثالث: بعنوان « علاقة قائمة المركز المالي بتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الوطنية للنسيج والتجهيز » ، تضمن تقديم المؤسسة، تقييم أدائها المالي عن طريق تحليل قائمة المركز المالي بواسطة التوازنات المالية و النسب المالية.

الخاتمة: تضمنت اختبار الفرضيات، نتائج الدراسة النظرية والميدانية، إضافة إلى بعض الاقتراحات.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول قائمة المركز المالي

تمهيد

تعتبر القوائم المالية نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضروريةِ و الماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة، باعتبار وظيفتها الرئيسية هي التزويد بالمعلومات للمستثمرين و المقرضين الحاليين و المحتملين و أصحاب العلاقات الاخرى، من أجل ترشد اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم، لذلك فإن الفهم الضروري القوائم المالية

تقتضي النظر إليها كوحدة معلومات واحدة بحكم العلاقات المتبادلة بين القوائم المالي.

كما تعتبر القوائم المالية ملخص للعمليات و الأحداث المالية، لذلك يجب إعدادها وفق الأطر و المعايير المتعارف عليها حتى تعطي صورة صادقة و سليمة عما تحتويه.

انطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول يتناول أساسيات حول القوائم المالية.

المبحث الثاني حول عرض القوائم المالية.

المبحث الأول: أساسيات حول القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية أمر إلزامي وحتمي ، حيث حدد في النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة فيما بينها من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة الدخل، قائمة التدفقات، الخزينة،جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملحق.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها

أولا: تعريف القوائم المالية:هناك عدة تعار يف للقوائم المالية نذكر منها

<< القوائم المالية تمثل الجزء لمحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للإطراف الخارجية ، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية ، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول ، الخصوم ، الإيرادات ، المصروفات ...الخ) . >> [1]

كما تعرف بأنها << هي الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة،حيث أن المعلومات الواردة فيها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بهاالقوائم المالية ،كما تعتبر ملخصا كميا للمعلومات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول و التزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها.>> [2]

أيضا تعرف بأنها << هي نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص و الهيكلة ، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال التجميع،وتعرض في القوائم في شكل فصول ومجاميع>> [3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن القوائم المالية هي مجموعة من القوائم المتكاملة والمترابطة ذات المصداقية و الموثوقية والتي تسمح بإعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة خلال نهاية الدورة ، كما تسهل لمستخدميها باتخاذ القرارات المناسبة اتجاه المؤسسة المعنية .

---

[1] طارق عبد العال حماد ، سمير محمد الشاهد ، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبية الدولية** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت _لبنان ، 2000 ، ص 24 .

[2] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية 2007**،دار إثراء للنشر و الطبع ، الطبعة الأولى،2008،عمان ،الأردن،ص93.

[3] قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، المتضمن قواعد التقييم و الحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،**الجريدة الرسمية للجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية** ،العدد19، الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص22.

ثانيا :مستخدمي القوائم المالية

ينقسم مستخدمي القوائم المالية إلى الفئات التالية:[1]

* **المستثمرون:** إن اهتمام المستثمرين الأساسي هو المعلومات حول المخاطر والعوائد المرتبطة باستثمارهم، ويحتاجون المعلومات لمساعدتهم على اتخاذ قرارات الشراء و البيع، ويحتاج المساهمون أيضا معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم.

***الموظفون** : يهتم الموظفون بالمعلومات حول استقرار المؤسسة و ربحيتها، وقدرتها على دفع رواتبهم وتعويضاتهم المختلفة ...الخ في الموت المناسب.

***المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها بالوقت المناسب.

***الموردون والدائنون التجاريون والعملاء الآخرون:** يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية استرداد المبالغ الدائنون بها بالوقت المناسب، ويهتم الزبائن أو العملاء بالمعلومات حول استمرار المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها.

***الجهات الحكومية:** تطلب الجهات الحكومية معلومات بهدف ضبط نشاطات المؤسسة وتحديد السياسات الضريبية ومنها على سبيل المثال قياس الدخل القومي و القيام بعمليات الإحصاء المختلفة .

***الجمهور:** تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة بتقدم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين وسواها، وبالتالي فللجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي المؤسسة.

[1] حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **عرض البيانات المالية، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، معايير إعداد التقارير المالية الدولية**، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن ،2012،ص ص71-72.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

إن الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات التي تظهر في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين أهمها :[1]

***الملائمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه ، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات ، فالمعلومة غير مؤثرة تمثل "حشوا" لا طائل منه وينبغي استبعادها ، فمثلا إذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية ، فان المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة، وقد تصبح مضللة لعدم الحاجة إليها في سياق قرار معين.

للملائمة ثلاث خصائص ثانوية هي:

– أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها،فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.

– أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية راجعة، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات، إذا كان قرار اتخاذها حينذاك خاطئا .

– أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية، أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلا.

***الموثوقية:**تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها.ولتحقيق ذلك يجب توافر ثلاث خصائص ثانوية :

– **صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث**، أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها.فمثلا،إذا كانت الديون المتوقع عدم تحصيلها تقدر بمبلغ /15000/دينار، ولكن المحاسب – اكتفى بمخصص بمبلغ /1000/دينار فقط.إذن،المعلومة الأخيرة التي اعتمدها المحاسب (1000 دينار)،ليست صادقة في تمثيل الظاهرة.والعبرة . بالصدق هنا . وهو مطابقتها للواقع.

– **الموضوعية أو قابلية التحقيق**، أي لو أن أي محاسب آخر،إذا أعاد عملية القياس المحاسبي، لتوصل إلى نفس النتائج، ويتحقق ذلك بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية المقبولة عموما، فالنتائج لن تكون مرتبطة بشخص المحاسب.

[1] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية ،القياس والإفصاح في القوائم المالية**،دار إثراء للنشر و التوزيع،عمان، الأردن ،سنة2009،ص24–ص26.

– **الحياد**،أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معية من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات، فالمعلومات لن تكون حيادية إذا غلبنا مصلحة مجلس الإدارة في الشركة المساهمة عن مصلحة المساهمين عند اختيار طريقة قياس المخزون أو إهلاك الأصل الثابت. فهذا يؤدي إلى عدم الحياد في القياس المحاسبي.

***القابلية للمقارنة:** ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات، لأنه يسمح بتقديم مركز ووضع المؤسسة المعينة مقارنة بالمؤسسات المماثلة، مثلا: هل مستويات الأرباح و التكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟

إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب تفوق أو تدني أداء المنشآت الأخرى، ويساعد بالتالي متخذي القرارات في التنبؤ وتقييم أداء منشأتهم وإدارتها .

تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث ،كما ترتفع درجة قابلية المقارنة وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية، الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

* **الاتساق أو الثبات:** ويقصد به مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترات محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المنشأة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية (مثلا قياس المخزون السلعي، تحديد عبء الاهتلاك، قياس مخصص الديون المشكوك في تحصيلها...).

يلاحظ أن كلا من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة و الموثوقية، فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة، ما لم تتوافر أصلا خاصيتا الملائمة و الموثوقية.

المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية وأهدافها

أولا: أهمية القوائم المالية

تظهر أهمية القوائم المالية التي تعدها المؤسسة في العديد من النقاط، أهمها:[1]

* **أداة اتصال:** فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك...الخ؛
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين .

* **وسيلة في تقييم الأداء** :حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة؛
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- كيفية استخدام موارد المؤسسة .

* **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة** :في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل :الموردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

ثانيا: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات تفيد المستخدمين المختلفين في اتخاذ قراراتهم ،نجد من بين هذه المعلومات: [2]

- **المركز المالي للمؤسسة:** يتأثر المركز المالي للمؤسسة بأربعة عوامل هي:

- الموارد التي تسيطر عليها الشركة: إن المعلومات حول الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها المؤسسة وقدرتها السابقة على تطوير تلك الموارد هي معلومات مفيدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل.

---

[1] عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستير في أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2013،ص37.

[2] حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص73-74.

- البنية المالية للمؤسسة: إن المعلومات حول البنية المالية للمؤسسة مفيدة في:

– التنبؤ بحاجات الاقتراض في المستقبل.

– وقدرة المؤسسة على زيادة التمويل.

بالإضافة إلى كيفية مساهمة الأرباح والتدفقات النقدية بذلك بما فيه منفعة المؤسسة.

- السيولة والقدرة على الوفاء بالتزامات، إن المعلومات حول السيولة وقدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزامات مفيدة في التنبؤ بقدرة المؤسسة على مواجهة التزامات المالية في ميعادها، وتشير السيولة إلى:

– توفر النقد في المستقبل القريب

– و القدرة على سداد الالتزامات على المدى الأطول.

- قدرة المؤسسة على التكيف: أي قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل بها مثل:

- تغير البيئة الاقتصادية .
- تغير البيئة القانونية.
- الظروف الطارئة ...الخ.

– **الأداء المالي للمؤسسة:** أي تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي من المحتمل أن تسيطر عليها المؤسسة مستقبلا، والتنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الموارد الموجودة حاليا، وتشكيل حكم حول فاعلية المؤسسة في استخدام موارد إضافية.

– **التغيرات في الوضع المالي للمؤسسة:**وهي مفيدة تقييم النشاطات التشغيلية والاستثمارية و التمويلية للمؤسسة، ومن الأمثلة على ذلك:

– قائمة الدخل تشير إلى الأداء المالي.

– الميزانية تظهر الوضع المالي.

– قائمة التدفقات النقدية توضح كيفية توليد واستخدام النقدية.

– الإيضاحات والجداول المرفقة تقدم معلومات إضافية حول المؤسسة.

المبحث الثاني: قائمة المركز المالي

إن النظام المحاسبي المالي فرض على كل المؤسسة تدخل مجال التطبيق أن تتولى سنويا إعداد كشوف مالية، وتتمثل هذه الكشوف المالية في :

1] الميزانية ..... يتم تناولها في المطلب الثاني

2] حساب النتائج

3] جدول سيولة الخزينة

4] جدول تغيير الموال الخاصة

5] الملحق

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

أولا: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

1- تعريف قائمة الدخل : " هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة".

وقد فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي :[1]

تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).

[1] قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

– النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

– النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم والنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

كم أن المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج؛

– تحليل منتجات الأنشطة العادية.

– مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة كالنتيجة الصافية لكل سهم والنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

2– تصنيف قائمة الدخل: تصنف قائمة الدخل أو يتم إعداده وفق طريقتين هما:[1]

* **قائمة الدخل حسب الطبيعة:** أي تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:

– الهامش الإجمالي .

– القيمة المضافة .

– الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

ويظهر جدول حساب النتائج حسب الطبيعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من ....إلى ....

	الملاحظة	N	N–1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1– إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2–استهلاك السنة المالية			
3–القيمة المضافة للاستغلال (1+2)			

[1] قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة 2008 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 24–25.

أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات(يطلب بيانها) العناصر غير العادية – الأعباء(يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، المتضمن قواعد التقييم و الحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد19 الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص30.

* **قائمة الدخل حسب الوظيفة:** هو إمكانية تقديم حساب حسب الوظيفة في الملحق، فتستعمل إذا زيادة على مدونة حسابات الأعباء و المنتوجات حسب الطبيعة مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجها.

ويظهر جدول حساب النتائج حسب الوظيفة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) جدول حسابات نتائج (حسب الوظيفة) الفترة من ....إلى ....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، المتضمن قواعد التقييم و الحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد19 الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص31.

ثانيا: جدول سيولة الخزينة(قائمة التدفقات النقدية)

1- تعريف جدول سيولة الخزينة

جدول سيولة الخزينة هو" جدول يقدم مداخيل ومخاريج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها ، والهدف منه هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية".[1]

انطلاقا من كون قائمة التدفقات النقدية تقوم على الأساس النقدي فإنه ينبغي أن تبين التدفقات النقدية خلال الفترة، والتي يصنّفها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأنشطة الاستثمارية، ومن الأنشطة التمويلية:[2]

- **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** تُعرّف الأنشطة التشغيلية على أنها الأنشطة الرئيسة التي يتمّ من خلالها توليد الإيراد في الكيان بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وهذا وفقا لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (7).

أما التدفقات النقدية المتولّدة من هذه الأنشطة فإنها تمثّل الآثار النقدية للعمليات والأحداث التي تدخل في تحديد الدخل.

[1] قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[2] بدرى بن تومي، **آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية(IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية**،مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة،2013/2012، جامعة فرحات عباس سطيف، ص ص 67-68.

– **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** وفقا للتعريف الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (7) فإن الأنشطة الاستثمارية هي تلك المتمثلة في شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها، شراء الاستثمارات المالية وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تصنّف كنقد مكافئ.

– **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:**لقد عُرّفت الأنشطة التمويلية وفقا لما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم (7) بأنها تلك الأنشطة التي تؤدّي إلى تغيّر حجم وعناصر ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي يقوم بها المؤسسة، وكذلك تسديد القروض.

أما العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما يعادلها فإنه ينبغي استبعادها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (7) من قائمة التدفقات النقدية وينبغي الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان آخر في القوائم المالية وبشكل يقدّم كل المعلومات المتعلّقة بتلك الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

2- طرق عرض جدول سيولة الخزينة

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينةهما:[1]

***الطريقة المباشرة:** وهي طريقة التي يتم بمقتضاها الإفصاح على الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية[2] ، وتتم من خلال مايلي :

– تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب)...قصد إبراز تدفق مالي صافي.

– تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة في الجدول التالي

الجدول رقم (03) : جدول سيولة الخزينة(الطريقة المباشرة)الفترة من.... إلى....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			

[1] قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[2] حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني**مرجع سبق ذكرة** ، ص 185.

الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة(أ +ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			

تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، المتضمن قواعد التقييم و الحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد19 الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص26.

***الطريقة غير المباشرة:** تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

– أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة(اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين)...؛

– التفاوتات أو التسويات(الضرائب المؤجلة)؛

– التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)...وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة الغير مباشرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : جدول سيولة الخزينة(الطريقة غير المباشرة)الفترة من.... إلى....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N−1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
-الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
-تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين والديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج(أ)			

تدفقات أموال الخزينة المرتبطة وعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي(المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة(أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال (تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، المتضمن قواعد التقييم و الحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد19 الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص36.

ثالثا: جدول تغيير الأموال الخاصة(قائمة التغيير في حقوق الملكية)والملحق

1- جدول تغيير الأموال الخاصة:

جدول تغيير الأموال الخاصة هو " حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي،و لكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفرة لتوضيح مسببات هذا التغيير ومصادره ". [1]

وقد عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه " يمثل جدول تغير الأموال الخاصة تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية". [2]

أما أدنى المعلومات الدنيا الواجب المطلوب تقديمها في هذا الجدول فهي تخص الحركات المتعلقة بما يلي:

- النتيجة الصافية للدورة.

[1] فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005 ،ص23.

[2] قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص26-27.

– تغيرات الطرق المحاسبة وتصحيحات الأخطاء التي سجل أثرها مباشرة في رأس المال الخاص.

– النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء ذات الدلالة .

– عمليات الرسملة (زيادة ، نقصان ، تسديد ...).

– توزيع النتيجة و المخصصات المقررة خلال الدورة.

ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة الغير مباشرة في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال						

صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، المتضمن قواعد التقييم و الحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد19 الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص37.

2- ملحق الكشوف المالية

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية أهمها:[1]

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية،وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة،و الفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيريها : طبيعة العلاقات ، نمط المعاملة ، حجم ومبلغ المعاملات ، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المطلب الثاني:الميزانية (قائمة المركز المالي)

أولا: تعريف الميزانية

الميزانية عبارة عن" ملخص مبوب للأرصدة المدينة والدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة أو قائمة الدخل ، إن طرفي الميزانية يجب أن يكون متساويان في القيمة تعبيرا على تأثيرا القيد المزدوج في المعاملات المالية المثبت في السجلات و الدفاتر المحاسبية، وهي بالتالي عبارة عن أسلوب للتجميع و للتعبير عن الأموال الاقتصادية، حسب أشكالها (أنواعها) ومصادر تكوينها معبرا عنها بالشكل النقدي في تاريخ معين لفترة محددة".[2]

[1] قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[2] وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة** ، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك،2007 ، ص61.

كما تعرف بأنها هي جدول ذو جانبين، يعد بتاريخ معين ، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة ، وبالجانب الأيسر خصومها (الأموال الخاصة وكذا التزاماتها نحو الغير). [1]

من خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية تتميز بالخصائص التالية:

– الميزانية تكون بتاريخ معين لفترة محددة.

– تحتوي على شقين الجانب الأيمن ذات الأرصدة المدينة و يتمثل في الأصول والجانب الأيسر ذات الأرصدة الدائنة ويتمثل في الخصوم.

– تساوي (توازن) جانيي الميزانية كما تدل تسميتها، أي أن مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم .

– أرصدتها معبر عنها بالوحدة النقدية (دينار جزائري).

تنقسم الميزانية إلى جانبين أو قسمين :

– **الأصول** : هي موجودات المؤسسة تسجل في ميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة، فتظهر استثمارات كالأراضي و المباني و الآلات في أعلى الميزانية وهي التي لا تتحول إلى سيولة إلا بعد مدة طويلة من سنين استعمالها، ثم تليها المخزونان بكل أنواعها من بضائع ومواد ومنتجات تامة والتي تمكث في المخزن في العادة لمدة اقل من سنة وهي اقرب الى السيولة من الاستثمارات، ثم نجد من بعدها الذمم المدينة منها شبه السائلة وهي كل الحقوق التي تفصلها مدة قصيرة لكي تتحول إلى سيولة، والسائلة الموجودة في البنك و البريد أو الصندوق. [2]

تصنف الأصول إلى :

– **الأصول المتداولة:** تشتمل الأصول المتداولة على النقدية والأصول الأخرى التي تتوقع تحويلها أو بيعها أو استخدامها من خلال السنة المالية أو دورة التشغيل [3].

– **الأصول الثابتة** : وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي فترة طويلة). [4]

وهذه الأصول تشتمل على :

– **التثبيتات المعنوية** :وهي عبارة عن أصول قابلة لتحديد غير نقدية وغير مادية مراقبة ومستعملة من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية ، ولا يمكن اعتبار أصل انه تثبيت معنوي إلا إذا توفرت فيه الشروط التالية :

– تسيطر عليه المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة .

---

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، طبعة2، 2011، برج بوعريريج ، الجزائر، ص10.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي،تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة**،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية 2012، بن عكنون،الجزائر، ص 18 .

[3] محمد سامي راضي ، **المحاسبة المتوسطة** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2015،ص 108.

[4] عبد الرحمان عطية **مرجع سبق ذكره** ،ص 11.

– يتوقع أن تحصل المؤسسة من اقتنائه منافع اقتصادية مستقبلية .

– إذا كانت تكلفته ممكنة التقدير بصورة صادقة .

– إذا كان قابل للتحديد ، أي يمكن بيعه أو مبادلته أو تأجيره.

– **التثبيتات العينية (المادية)** :هي تلك الأصول الملموسة والتي تحوزها المؤسسة بغرض الإنتاج ، أو تقديم الخدمات أو الإيجار أو تستخدم لإغراض إدارية وتفوق مدة استعمالها في المؤسسة السنة المالية الوحدة.

– **التثبيتات المالية** : هي الأصول التي تحوزها المؤسسة من اجل التوظيف على المدى البعيد ،وهذه الأصول تكون مملوكة من طرف المؤسسة من غير العقارات الموظفة ، والأصول المالية الأخرى في شكل أصول مالية جارية .

– **التثبيتات الجاري انجازها** : ويهدف هذا الحساب إبراز قيمة التثبيتات التي لا تزال غير منتهية أو في طور الانجاز في نهاية السنة المالية .

– **التثبيتات في شكل امتياز**: يعرف امتياز الخدمة العمومية على انه عقد يستند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو معنوي (صاحب الامتياز)حق امتياز(كاستغلال تثبيت) لمدة محددة عادة ما تكون طويلة مقابل تلقي إتاوة دورية عادة ما تكون سنوية ،مثل عقود الإيجار الزراعية،المقلاع ..الخ. [1]

يظهر جانب الأصول في الميزانية في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): الميزانية جانب الأصول

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N الإجمالي	N إهتلاك الرصيد	N صافي	N−1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء –المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					

[1] محمد فيصل ميادة ، **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد عناصر القوائم المالية في المؤسسة** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة ونظم معلومات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017، ص ص 191–192.

مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، المتضمن قواعد التقييم و الحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد19 الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص28.

الملاحظ من الشكل أن جانب الأصول في الميزانية يحتوي على العديد من المعلومات أهمها :

- التثبيتات المعنوية
- التثبيتات العينية
- الاهتلاكات
- المساهمات
- الأصول المالية
- المخزونات
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- الزبائن ، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبة مسبقا).
- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.[1]

– **الخصوم:** هي الأموال التي على المؤسسة سواء كانت أموال خاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن التي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة .[2]

تصنف الخصوم إلى :

– **التزامات متداولة (قصيرة الأجل):** هي الديون التي تستحق السداد خلال سنة مالية واحدة مثل الدائنين وأوراق الدفع ، والقروض قصيرة الأجل ، والبنك (سحب على المكشوف) والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما أو غير المكتسبة .

– **التزامات طويلة الأجل (ثابتة)** : هي الديون التي تستحق السداد خلال فترة مالية تزيد عن سنة مثل القروض طويلة الأجل وقروض السندات ، وأوراق الدفع طويلة الأجل .

– **حقوق الملكية** : هي باقي الأصول ، بعد استبعاد قيمة الالتزامات لذا فان قيمة حقوق الملكية تتوقف على تقييم الأصول والالتزامات ، وتختلف تسجيل بيانات حقوق الملكية في الميزانية طبقا لشكل القانوني للمؤسسة .[3]

[1] قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[2] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره** ، ص 20 .

[3] عبد الناصر إبراهيم نور و إيهاب نظمي إبراهيم ، **المحاسبة المتوسطة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، ط2، عمان الأردن، 2014، ص 60 .

يظهر جانب الخصوم في الميزانية في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الميزانية جانب الخصوم

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N−1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع1			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب(مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، المتضمن قواعد التقييم و الحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد19 الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص29.

الملاحظ من الشكل أن جانب الخصوم في الميزانية يحتوي على العديد من المعلومات منها :

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال،مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.[1]

المطلب الثالث: أهمية إعداد قائمة المركز المالي

تكمن أهمية إعداد الميزانية فيما يلي:[2]

1- تلبية المتطلبات القانونية: إن كلا من القانون التجاري والنظام المحاسبي المالي وقانون الضرائب المباشرة، تنص على أن تقوم المؤسسات التي تستجيب لشروط محددة، بإعداد الميزانية الختامية .

2- إظهار أصول وخصوم المؤسسة بتاريخ محدد ومنه تحديد مركزها المالي، وهذا ما جعل البعض يعرف الميزانية بأنها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.

3- تمكن الميزانية من تعريف الغير (بنوك، دائنون، زبائن،...) عن الوضعية المالية للمؤسسة.

4- حساب نتيجة الدورة، وهذه النتيجة يمكن حسابها بواسطة الميزانية أو بواسطة حساب النتيجة.

[1] قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[2] عبد الرحمان عطية، ، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

خلاصة الفصل

إن قائمة المركز المالي من بين القوائم المالية التي تحظى باهتمام كبير عند الكثير من المستخدمين سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وذلك لما تحتويه من معلومات ذات الأهمية البالغة، حيث تتكون قائمة المركز المالي من الخصوم التي تعتبر مصادر تمويل أساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل استخداماتها، وتعد قائمة المركز المالي بمثابة تقييم أولي للمؤسسة بالنسبة لأدائها المالي، الذي أصبح ضرورة ملحة يمليها الواقع في ظل المنافسة الشديدة، وللوصول إلى تقييم أداء مالي نهائي كان لا بد من إخضاع بيانات قائمة المركز المالي إلى أدوات التحليل المالي التي تتناسب معها.

الفصل الثانـي

علاقة قائمة المركز المالـي

بتقييم الأداء المالـي

تمهيد

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة منها و الكبيرة على حد سواء، حيث يوفر لها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوقة بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة مسبقا، كما يعتبر أداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيقها للأهداف الفعلية بفعالية.

إن تقييم الأداء المالي أمر جوهري بالنسبة للمؤسسات لما له من دور بالغ الأهمية في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسات، وبالتالي محاولة معالجتها مستقبلا، وكذا الحفاظ على نقاط القوة وتعزيزها.

إن لتقييم الأداء المالي علاقة كبيرة بالقوائم المالية خاصة قائمة المركز المالي وسنتناول في هذا الفصل علاقة قائمة المركز المالي بتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول : تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي موضوعا هاما بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية وذلك لما يلعبه من دور في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ، إذ يمكن من خلاله من معرفة نقاط القوة و الضعف وإعطاء صورة واضحة وصادقة عن الأداء المالي للمؤسسة في ظل إمكانيات متاحة خلال فترة زمنية معينة .

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعتبر الأداء مفهوما أساسيا و جوهريا بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، حيث يمثل العنصر المحوري الذي يتمحور حوله وجود المؤسسة .

أولا: تعريف الأداء

الأداء هو" انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستخدامها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".[1]

فهو يمثل العلاقة بين النتيجة و المجهود المبذول على اختلاف طبيعته ، مال، وقت إلى غير ذلك، ويمكن التعبير عنه بمعايير كمية و نوعية، أو هو تعبيرا عن مستوى الأهداف المحققة سواء الإستراتجية أو التشغيلية بمستوى معين من الموارد أو التكلفة الضرورية.

أما من منطلق المعالجة الشمولية للمؤسسة فيربط الباحثون الأداء بمدى بلوغ المؤسسة لأهدافها أحيانا، و أحيانا أخري بمدى الاقتصاد في استخدام مواردها المتميزة بالندرة النسبية، وبعبارة أخرى تستخدم للتعبير عن مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة، حيث يقصد بالكفاءة بمدى تحقيق الأهداف ،و بالتالي تقيس العلاقة بين النتائج المحققة و الأهداف المرسومة، أما الفعالية فهي القدرة على تدنية استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة [2]، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث ، العدد 7، جامعة ورقلة، 2010/2009 ، ص217.

[2] عبد المالك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر2001، ص87.

الشكل رقم (01): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية

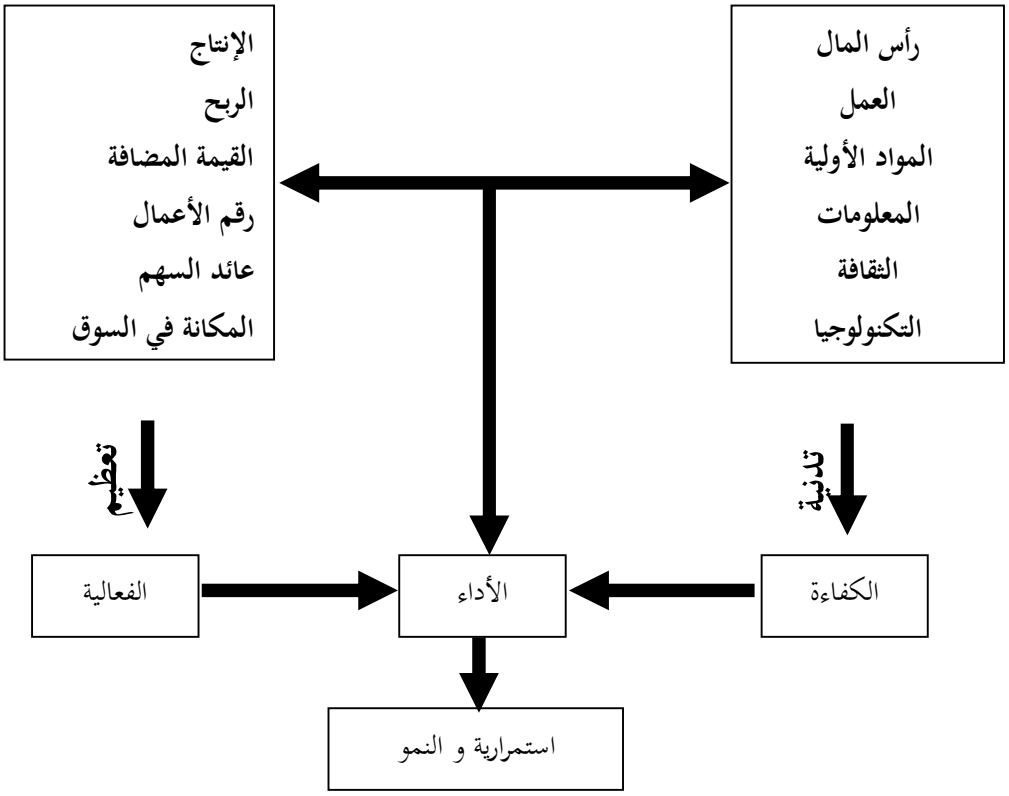

المصدر: عبد المالك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001، ص87.

ثانيا: أنواع الأداء

يصنف الأداء إلى عدة أنواع وفقا إلى عدة معايير أهمها :

1- حسب معيار الشمولية: يقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى [1]

- **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالانجازات التي ساهمت جميع العناصر و الوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب انجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الأرباح، النمو ...الخ .

- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى :أداء وظيفة مالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة التسويق.

[1] عبد المالك مزهودة، **مرجع سبق ذكره** ، ص89.

2- حسب معيار الطبيعة: تمارس المؤسسة عادة نشاطها في مجالات أداء مختلفة منها :

- **الأداء الاقتصادي:** بتطبيق المبادئ الاقتصادية وسريانها بالنسبة لظروف المؤسسة وبيئتها المحيطة بها، ويتم قياسه عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة، ويعتمد قياس الأداء الاقتصادي على سجلات ودفاتر المؤسسة وكذلك ما تعده من قوائم وتقارير، ومن ثم فان أدوات تقييم الأداء الاقتصادي هي التحليل المالي وبما يعتمد عليه من نسب ومؤشرات مالية.

- **الأداء الاجتماعي:** يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، حيث تمثل أهداف المؤسسة على المستوى الاجتماعي والقومي في المجالات التالية:

* التعاون مع المشروعات الأخرى في ميادين متعددة مثل تبادل الخبرات الفنية و الاستشارات و البحوث.

* الأهداف التي تحدد مساهمة المنظمة في بعض أوجه النشاط الاجتماعي و الثقافي وتطوير المجتمعات المحيطة بها.

ويتميز هذا النوع من الأداء بنقص المقاييس الكمية المتاحة لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها و بين الجهات التي تتأثر به، مما يزيد من صعوبة إجراء التقييم الاجتماعي للأداء، ولذا يتطلب الأمر ضرورة بذل المزيد من المحاولات والجهد من اجل التوصل إلى مقاييس عادلة لتقييم الأداء الاجتماعي.

- **الأداء الإداري:** يتمثل الجانب الثالث من جوانب الأداء في مؤسسات الأعمال في الأداء الإداري للخطط و السياسات و التشغيل بطريقة ذات كفاية وفعالية ويتم تحقيق ذلك بحسن اختيار أفضل البدائل التي تحقق أعلى المخرجات الممكنة، ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات وكذلك البرمجة الخطية.[1]

3- حسب معيار المصدر: ينقسم هذا المعيار إلى [2]

- **الأداء الداخلي:** ينتج من ثلاث توليفات وهي

* أداء بشري: هم معاونين المؤسسة، الذين نرجع لهم الأقدمية لتحسين الفعالية، لأن الموضوع هنا هو المراقبة الاجتماعية ولا يوجد إنتاجية بدون هؤلاء الأشخاص الذين يتصورها ويحققوها ، فالأداء البشري يعتبر بمثابة المصدر الحقيقي لتكوين الميزة التنافسية.

---

[1] حاتم قابيل وآخرون، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،مصر، 2009، ص ص 116-117.

[2] شباح نعيمة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية** ، مذكرة ماجستير،تخصص تسيير المؤسسات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007، ص8.

* أداء تقني: يعرف بالقدرة على تحقيق الاستثمارات بفعالية.

– أداء مالي: يصف الفعالية في التعبة و استخدام الوسائل المالية.

بشكل عام الأداء الداخلي للمؤسسة هو الأداء الناتج عن استغلال الأمثل لمختلف الموارد البشرية، المادية، المالية، فمن خلال دمج الأداءات المختلفة لهذه الموارد أو العناصر، نتحصل على الأداء الداخلي للمؤسسة.

– **الأداء الخارجي:** ويسمى أيضا الموروث من المحيط، يتعلق بجميع التطورات الخارجية، التي تنشأ خارج المؤسسة وتؤدي إلى تغيير حتمي في مسارها، فنجاح المؤسسات أو فشلها يتوقف على قدرتها على تحقيق درجة عالية من التلاؤم بين أنشطتها و بين البيئة التي تنشط بها، هذا الأداء يظهر من خلال تفاعل المؤسسة مع محيطها وتحقيق نتائج جيدة كارتفاع رقم الأعمال أو خروج احد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة، و يتحقق هذا الأداء إذا استجابت المؤسسة للتطورات الخارجية و القدرة على سبقها .

4– حسب المعيار الوظيفي: يرتبط هذا المعيار وبشده بالتنظيم ، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة.

إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف الخمس التالية[1] :

– **أداء الوظيفة المالية :** يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

– **أداء وظيفة الإنتاج :** يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبيات.

– **أداء وظيفة الأفراد:** يتجلى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير يمكن ذكر أهمها في:

– عائد الأفراد، عدد الحوادث والإجراءات التأديبية، عدد الإضرابات الحاصلة داخل المؤسسة، ...الخ.

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم** ، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001 –2002، ص19–ص21.

– **أداء وظيفة التموين** : يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

– **أداء وظيفة البحث والتطوير**: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية :

–الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.

–وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.

–نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.

–التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة.

–درجة التحديث ومواكبة التطور.

– **أداء وظيفة التسويق** : يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق، التي يمكن ذكر منها :

حصة السوق، إرضاء العملاء، السمعة

– **أداء وظيفة العلاقات العمومية**: في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء من وجهة نظر المتعامل مع المؤسسة ، في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة.

بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يحصلوا على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة .أما الموظفين، الأداء هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين، الأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مهلة تسديد ما عليهم لفترة طويلة وتوفير منتجات في الآجال المناسبة وبجودة عالية.

المطلب الثاني: تقييم الأداء

أولا : تعريف تقييم الأداء

تعرف عملية تقييم الأداء " بأنها حلقة أساسية من حلقات النظام الرقابي في الم ؤسسة، وبمعنى آخر هي العملية التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب الايجابية و السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف و انجاز معدلات الأداء المستهدفة ".[1]

[1] سيد محمد جاد الرب، **استراتيجيات تطور و تحسين الأداء**، مطبعة العشرة ، قناة السويس، مصر، 2009، ص50.

و التقييم بمعناه المبسط هو تقدير موقف ما في ضوء دراسة مدى تحقيق هذا الموقف أو المجال لهدف محدد، و التقييم عادة يتم في الاتجاهين الأول تقييم الشيء محل التقييم والثاني الهدف من التقييم، وتعتبر عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل العملية للإدارة التي تبدأ بتحديد الأهداف، ثم وضع خطة التنفيذ مع ضرورة وجود خطة رقابية على عملية التنفيذ بهدف تقييم كفاءة وفعالية تحقيق الأهداف، لذا يمكن تعريف تقييم الأداء في ضوء ذلك على انه التأكد من استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمنظمة بما يحقق الأهداف المرجوة منها.[1]

ثانيا: أهمية تقييم الأداء

تتبع أهمية تقييم الأداء من خلال طبيعته كوظيفة تستهدف دراسة درجة التناسق و الائتلاف بين عوامل الإنتاج للتعرف على مدى كفاءة استخدامها، وتطور تلك الكفاءة في فترات زمنية متتابعة ، وذلك من خلال مقارنة ما تحقق منها بالهدف ، وترجع أهمية تقييم الأداء إلى الأسباب التالية :[2]

– تساعد على توجيه نظر الإدارة العليا إلى مراكز لمسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف و حيث يكون الإشراف أكثر إنتاجية.

– تعمل على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها، أو محاولة إصلاحها لزيادة كفاءتها حيث إن تقييم الأداء يمثل أساسا موضوعيا لوضع نظم الحوافز و المكافآت التشجيعية.

– تساعد مديري الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي ستخضع للقياس و الحكم.

– المساعدة على وجود نوع من الاقتناع الوظيفي بتعرف المدير لكيفية أداء العمل الذي سيتولى مهامه مقدما، وكذلك توفير الأساس السليم لإقامة نظام سليم وفعال للحوافز، كما أنها تساعد على تحديد المدى الذي يتحقق عنده تحمل المسؤوليات الإدارية.

– تمدنا مؤشرات تقييم الأداء بالأساس الذي يتم بمقتضاه إجراء مقارنات بين القطاعات المختلفة داخل المنظمة، وكذلك بين منظمات الأعمال و بعضها البعض.

[1] حاتم قابيل وآخرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص121.

[2] حاتم قابيل وآخرون، **نفس المرجع** ، ص123.

– تساعد مؤشرات تقييم الأداء المستويات الإدارية على التعرف على أسباب الانحرافات التي تم اكتشافها حتى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها.

ولزيادة فعالية تقييم الأداء ودعمه ينبغي أن تكون عملية التقييم مستمرة، وذلك عن طريق تقسيم خطوات العمل في ضوء الأهداف الرئيسية، ووضع النماذج الخاصة بالتقييم في كل خطوة، على أن يتم التقييم النهائي بعد الانتهاء من العمل، ويتميز أسلوب التقييم المستمر في التعرف على الصعوبات و المشاكل في كل مرحلة من المراحل المختلفة.

المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

إن الأداء المالي هو مقدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من اجل تشكيل الثروة .[1]

أما تقييم الأداء المالي فيعني تقدير حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة ، وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محدد سلفا فهي تكشف عن أهمية الإدارة من خلال الأسباب التالية :

1] تحديد مستوى الأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية

2] تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة .[2]

ثانيا: معايير تقييم الأداء المالي

هناك معايير عديدة للحكم على الأداء المالي للمؤسسة أهمها: [3]

* **معيار الربحية أو معيار الكفاءة:** يهتم المحلل المالي بهذا المعيار للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصوله، ومعيار الربحية يعتبر عادة أهم معيار مالي من وجهة نظر أصحاب رؤوس الأموال، فمهما حققت الإدارة من نتائج مبهرة في حجم المبيعات أو في معايير النمو، إلا أن هو دائما وأبدا ما يضع نصب عينيه على معايير الربحية.

[1] دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة ، يومي 08–09 مارس 2005، ص 304.

[2] فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية،2000، ص ص38–39

[3] حاتم قابيل، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 133–134 .

ومعيار الربحية يبين لنا مدى ربحية المؤسسة كنسبة مئوية، لذلك فهذه المعايير ليس لها قيمة إلا اذا قورنت أولا باتجاهات المؤسسات الأخرى التي تقوم بنفس النشاط أو بنتائج محققة لهذه المؤسسة خلال سنوات سابقة.

* **معيار السيولة:** وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة ... والى جانب اهتمام كل من الإدارة و الملاك بهذه المعيار، يهتم به أيضا مقرضي الأموال قصيرة الأجل (البنوك).

ومعيار السيولة يبين مدى قدرة المؤسسة على تحقيق سيولة مالية، أما معيار السيولة السريعة فيعبر لنا عن مدى قوة المؤسسة في تحقيق سيولة سريعة في الحالات الغير متوقعة أو المفاجئة.

* **معيار قوة رأس المال الحالي/ الرفع المالي:** تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجات مقارنة بأموال أصحاب رأس المال، ويهتم كل من الملاك و المقرضون بهذ ا المعيار نظرا لان زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق المؤسسة لحجم الكبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها المؤسسة لان الفشل في سداد أصل القروض عند حلول مواعيد الاستحقاق يعني إفلاس المؤسسة.

أما الإدارة فإنها تهتم بنسب الاقتراض اهتماما كبيرا لأنها تحدد قدرة المؤسسة على الحصول على أموال إضافية سواء من مصادر الاقتراض أو من مصادر الملكية ، كما أنها تحدد قدرة المؤسسة على تعظيم ثروة الملاك وهو الهدف الرئيسي للإدارة المالية.

*** معايير التشغيل(أو كفاءة التشغيل) :**

معايير التشغيل تبين لنا بصفة عامة كفاءة الإدارة في تشغيل وإدارة المؤسسة بصفة يومية.. فمعيار سرعة التحصيل يظهر لنا مدى يقظة الإدارة في تحصيل ديونها الخارجية مقابل المبيعات، أما معيار سرعة دوران المخزون فيبين لنا إن كان هناك ركود في مخازن المؤسسة أم لا.. وهو أيضا من معايير الكفاءة الإدارية. ومعايير التشغيل تعطي للإدارة العليا انطباعات واضحة من خلال بعض المعايير المالية عن كفاءة الأداء الفعلي لبعض الإدارات من حيث التشغيل و النشاط ومدى نجاحه أو فشله.

ثالثا: مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المؤسسة بعدة مراحل، أهمها :[1]

[1] رابح بوقرة، **تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة مراقبة تسيير حديثة لقياس وتقييم الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر**، الملتقى العلمي الوطني ، جامعة مسيلة، بتاريخ 13-14 ماي 2013، ص05.

– **تحديد الأهداف:** إذ يجب أن تحدد الأهداف بدقة ووضوح وان تكون هذه الأهداف شاملة.

– **تحديد مراكز المسؤولية:** إذ لا بد من تحديد مسؤولية كل وحدة من الوحدات الإدارية و الإنتاجية بصورة واضحة.

– **ضرورة وجود مؤشرات ومعايير واضحة للأداء:** إذ يجب أن تتصف هذه المعايير بالوضوح والدقة والبساطة.

– **ضرورة توفر نظام سليم وفعال للمعلومات:** فالمعلومات شيء ضروري لتقويم الأداء إذ لا بد من توفيرها بالطريقة والكم و النوع والسرعة المطلوبة وان تتسم بالوضوح و الدقة.

– **تحديد الجهة المسؤولة عن تقييم الأداء:** هناك أكثر من جهة مسؤولية عن تقييم الأداء فقد تكون الجهاز الإداري داخل المؤسسة أو الوزارة أو الجهاز المركزي للرقابة أو جميعهم معا طالما انه لا يوجد تعارض بين أهداف هذه الجهات.

– **متابعة العمليات التصحيحية:** والتي تمنح لمراكز المسؤولية المعلومات و البيانات الناتجة عن عملية التقييم التي تساهم في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة و الرقابة.

المبحث الثاني: قائمة المركز المالي و تقييم الأداء المالي

تعد قائمة المركز المالي من بين أهم المعلومات الأساسية التي يستند عليها تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال تحليل الأرقام المطلقة التي تظهر في قائمة المركز المالي من خلال إخضاع تلك البيانات لعمليات التحليل المالي المناسبة بهدف إظهار صورة أكثر وضوحا عن تقييم الأداء المالي، وسنتناول في هذا المبحث إلى ماهية التحليل المالي والى أهم الأدوات المستخدمة للتحليل قائمة المركز المالي.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

أولا: تعريف التحليل المالي

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادية، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات .[1]

[1] محمد مطر، **التحليل المالي ولانتمائي والأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل – عمان ، 2000 ، ص3.

وهو تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من اجل تحديد نقاط الضعف و البحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا.[1]

أي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر، وتوقع ما سيكون في المستقبل. [2]

ثانيا: أساليب التحليل المالي

تختلف مخرجات التحليل المالي باختلاف أساليبه التي تتحدد وفق معيارين هما: [3]

* **معيار الزمن:** صنفت أساليب التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى نوعين هما:

– **التحليل الساكن (الرأسي):**هو التحليل الذي ينطوي على دراسة العلاقات الكمية بين بنود الميزانية في تاريخ معين– عادة سنة .

– **التحليل الديناميكي(الأفقي):**هو التحليل الذي يقوم على دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية، ورصد اتجاه تغيراتها (استقرار،تراجع،...)خلال فترة مالية تتعدى السنة،مما يجعله تحليلا يتصف بالديناميكية و الحركة، إن أكثر ما يستند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس والتي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة .

* **معيار الشخص المحلل:** صنفت أساليب التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى نوعين هما:

– **التحليل المالي الداخلي:**سمي داخليا لأنه تضطلع به إطارات مختصة من داخل المؤسسة نفسها، تتميز مخرجات هذا النوع من التحليل بالدقة و اليقين وذلك لما يتوفر عليه الشخص المحلل من إمكانية الولوج إلى مواقع المؤسسة و الحصول على معلومات دقيقة تفيد في تشخيص الوضع المالي والحكم على مستوى الأداء؛

– **التحليل المالي الخارجي:**سمي خارجيا لأنه تضطلع به إطارات مختصة من خارج المؤسسة يهمها معرفة وضعية المؤسسة ومدى صحتها المالية (المساهمون،البنوك،الموردون،مصلحة الضرائب...الخ).

ثالثا: أهمية وأهداف التحليل المالي

1– أهمية التحليل المالي

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون، الجزائر، 2010، ص16.

[2] وليد ناجي الحيالي، **منشورات الاكادمية المفتوحة**، الدنمارك، 2007، ص20.

[3] حياة نجار، **محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015–2016، جامعة محمد الصديق بن يحي، البويرة، ص8.

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية،التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى توضيح حجم هذا التغيير على الهيكل المالي العام للمنشأة، وآثار هذا التغيير بشكل واضح، وبالتالي يساعد المحلل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية .[1]

2- أهداف التحليل المالي

من بين أهداف التحليل المالي نذكر:[2]

- وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة،أي إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق و البيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية .

- بواسطة التحليل المالي يمكن أن نحكم على التسيير المالي الماضي، و التوازنات المالية الداخلية بين الربحية و السيولة و القدرة على الوفاء والمخاطر المالية المؤسسة.

- بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة وكذلك المديريات الفرعية فيما يخص الاستثمار و التمويل وتوزيع الأرباح.

- تعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية في النتائج المتوصل إليها،كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة. من ثم اقتراح إجراءات تصحيحية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو التأكد على الاستثمار في نفس الطريقة إذا كانت النتائج جيدة.

- تستخدم كأداة لمراقبة التسيير.

رابعا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

إن نتائج التحليل المالي لها فوائد كبرى تستفيد منها عدة جهات نذكر منها: [3]

- **إدارة مؤسسة:**تساعدها نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة، وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[2] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره** ، ص16.

[3] زغيب مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص17-18.

– **عمال المؤسسة:** تهمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية، أو في شكل زيادة في الأجور،بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلا، خاصة إذا كانت هناك بوادر بطالة.

– **الدائنون:** يعتبر الدائنون و البنوك من احد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة، ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير و الطويل.

– **المساهمون:** يستفيد المساهمون في تقدير درجة مكافئة مساهماتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها، وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حاليا و مستقبلا، وكذا درجة نموها من سنة لأخرى.

– **الموردون:** تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون(المؤسسة)، وتطور درجة المديونية. وحسب النتائج المتواصل إليها، يستطيع المورد إن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة، أو التقليل من ذلك، أو إلغائه تماما.

– **الزبائن:** تهمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة (المورد) على احترام العقود المبرمة معها. فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة، تتسبب في صعوبات لزبائنها من جراء عدم تسليمها للطلبيات في مواعيدها مثلا.

– **الدولة:** تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات. ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية واقتصادية معينة، وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية.

المطلب الثاني: أهمية تحليل قائمة المركز المالي في تقييم الأداء المالي

يتم تحليل قائمة المركز المالي من خلال:

- مؤشرات التوازن المالي
- النسب المالية : يتم تناولها في المطلب الثالث

أولا: تعريف التوازن المالي

يعرف التوازن المالي بأنه الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا، وذلك بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، ويحقق معا اليسر المالي نسبيا و السيولة للمؤسسة، ومن ناحية أخرى يمثل التوازن المالي في

لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها. [1] أي أنه يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، لتحقق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل موجب.[2]

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي المستعملة في تحليل قائمة المركز المالي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

1- رأس المال العامل (ر م ع)

يعبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي.

يعرف رأس المال العاملالصافي على أنه الفرق بين الموارد الدائمة(المتمثلة في الأموال الخاصة و الديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة الصافية.

وبناءا عليه يمكن القول أن رأس المال العامل الصافي هو هامش للأمان، يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق...الخ، ولذلك يلعب رأس المال العامل الصافي دور صمام الأمان. [3]

ويتم حسابه وفق العلاقتين التاليتين:[4]

- في الأجل الطويل (من أعلى الميزانية)

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

وتبعا لهذا المنظور نجد حالات رأس المال العامل التالية:[5]

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة):في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة

[1] السعيد فرحات جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص247.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر،ط1، عمان ، الأردن، 2006، ص68.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر،2003، ص147.

[4] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[5] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 68-69.

استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة): في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة): وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

- في الأجل القصير (من أسفل الميزانية)

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

ووفقا لهذا المنظور نجد الحالات التالية:[1]

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل):أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة .
- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل):في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.
- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل):في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

لقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي، فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم، فسمي رأس المال العامل برأس المال العامل الدائم أو الصافي، أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية:[2]

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

[2] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص38-39.

ـ رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة و المتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

يكتب رأس المال العامل الخاص بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

– **رأس المال العامل الأجنبي:** يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، و المتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة .

يكتب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

– رأس المال العامل الإجمالي:

يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وان اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم استغلال) وحقوق (قيم قابلة للتحقيق وجاهزة)، وتسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها، ويظهر مدلول المقارنة أكثر في المؤسسات التجارية .

ويحسب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

2– احتياجات رأس المال العامل(إ ر م ع)

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل مالم يحن موعد تسديدها وتسمى موارد الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى بالاحتياجات دورة الاستغلال فيحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات .

تحسب احتياجات رأس المال بالعلاقة التالية:[1]

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)-(الديون قصيرة الأجل- السلفات المصرفية)

3- الخزينة الصافية

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمد ة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.[2]

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وان تسرع المسيرين في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، فالمؤسسات في السوق تتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع، بينما نقصان قيمة الخزينة معدمة أو مادون الصفر معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل استبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية.

في التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان أفضل، حيث توفق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى اجلها.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:[3]

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل

[1] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص33-34.

[2] زغيب مليكة، **مرجع سبق ذكره،** ص53.

[3] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره** ، ص35.

ويمكن أن تظهر الخزينة الصافية للمؤسسة المعينة بإحدى الحالات التالية:

خزينة معدومة ⟸ ر م ع = إ ر م ع ⟹ التوازن المالي محقق لكن في حده الأدنى،

خزينة موجبة ⟸ ر م ع > إ ر م ع ⟹توازن مالي معتبر، ويمكن للمؤسسة القيام باستثمارات إضافية.

خزينة سالبة ⟸ر م ع < إ ر م ع ⟹رأس المال العامل غ ي كافي لتمويل الاحتياجات، مما يعكس حالة اللاتوازن المالي التي قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، تنشأ هذه الحالة نتيجة عوامل داخلية كسوء استخدام الموارد المالية المتاحة أو لعوامل خارجية كمرحلة الركود الاقتصادي أو للسببين معا، وتتم عملية إعادة التوازن عن طريق ترشيد استخدام الموارد أو جلب مبلغا إضافيا من الأموال الدائمة يمثل مبلغ العجز، غير أن هذه الحالة عادية بالنسبة للمؤسسات التجارية، أين يكون التسديد نقدا ومستويات المخزون منخفضة جدا. [1]

المطلب الثالث: تحليل قائمة المركز المالي بواسطة النسب المالية

إن استخدام النسب المالية في التحليل المالي لنشاط و نتائج أعمال المؤسسات يعتبر من أقدم طرق التحليل، وعموما يسمح التحليل المالي عن طريق النسب بمتابعة نموا وتطور المؤشرات المالية للمؤسسة .

أولا: تعريف النسب المالية

التعريف الأول: كما تعبر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين احدهما يمثل البسط والأخر المقام، وتستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى. [2]

ويعرف ايظا بأنه العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علامة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فللرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل مفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معية عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة. [3]

و تبرز أهمية النسب المالية في كون تلك الأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئا، ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي، مما يستدعي ربط بعضها ببعض للحصول على نتائج ذات مضمون . [4]

---

[1] حياة نجار، **مرجع سبق ذكره** ، ص21.

[2] بلعور سليمان، **التسيير المالي(محاضرات و تطبيقات)**، دار مجدلاوي للنشر، عمان ،الأردن، 2016، ص67.

[3] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره** ، ص44.

[4] بلعور سليمان، **نفس المرجع السابق**، ص67.

ثانيا: أنواع النسب المالية

عند تحليل الوضع المالي يمكن استخدام عدد ضخم من المعايير و النسب المالية المختلفة، نظرا لاختلاف المؤسسات باختلاف فروع نشاطها و أحجامها وانتماءاتها القانونية، حيث يؤدي التفاوت في أهمية نفس النسبة من مؤسسة إلى أخرى، و باختلاف الأسباب المنطقية التي تستدعي نوعا معينا من النسب عند تحليل رقم معين، ويضاف إلى ذلك أن أنواع البيانات و المعلومات المتاحة تحد أحيانا من طبيعة التحليل، ونظرا لان نتيجة كل تحليل تستخدم في أغراض متنوعة بواسطة مجموعة مختلفة من الإداريين داخل المؤسسة، وبرغم من تنوع وتعدد مداخل التحليل المالي إلا انه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى : [1]

1- نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية ، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة ، تضم هذه النسب مايلي : [2]

- **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمن، فإذا كانت هذه النسبة اقل من 100، فان رأس المال العامل يكون سالبا، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقي الخصوم وسيولة الخصوم والعكس صحيح. وتكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة الصافية) ×100

- **نسبة التمويل الخاص:** وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، فإذا كانت هذه النسبة اقل من 100،فان الأموال الخاصة للمؤسسة لم تغطي كل أصولها الثابتة وبالتالي تحتاج المؤسسة إلى القروض طويلة الأجل لتغطية العجز،والعكس صحيح إذا كانت اكبر أو تساوي 100، وتكتب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة) ×100

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه

[1] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره** ، ص45.

[2] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص45_46.

النسبة اكبر أو 100، استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة اقل من 100، فهذا يعني أنها غير مستقلة ماليا و في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات مرهقة. وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون) ×100

- **نسبة التمويل الخارجي:** وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية،وهي مقارنة مجموع الأصول بمجموع الديون، فلن كانت النسبة اقل من 100 كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات ،والعكس صحيح إن كانت اكبر أو تساوي 100.وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون ÷ مجموع الأصول) × 100

2- نسب السيولة

يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أداءها المالي، وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة لتحول إلى نقد في مدة قصيرة،و بأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما تستخدم تحليل سيولة كأداة لقياس قدرة الإدارة في تمويل فعاليتها الجارية من خلال وقوفها على المركز المالي الحقيقي، أو معرفة مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية بأصولها الجارية، وتعتبر كذلك المحور الأساسي في كل سياسة مالية ، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تواجه ديونها الفورية حتى وان كانت تحقق أرباح عالية في الجل الطويل.

ولقياس ذلك نقوم بحساب مايلي:

-**نسبة السيولة العامة:** توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها بطيئة التحول إلى سيولة المتمثلة في قيم الاستغلال (المحزونات) والسريعة (قيم قابلة للتحقق) والسائلة (القيم الجاهزة) للديون قصيرة الأجل، و كلما ارتفعت هذه النسبة عن 100، كان رأس المال العامل موجبا، وتحسب كما يلي:[1]

نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل)×100

[1] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره** ، ص47.

– نسبة السيولة المخفضة (مختصرة):

جاءت هذه النسبة لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة المنخفضة = [(الأصول المتداولة –المخزون) ÷ الديون قصيرة الأجل)] ×100

وقد تم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر الأقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل اكبر حصة من الأصول المتداولة، وبالتالي فهو يحتاج لمدة اكبر ليتحول إلى نقدية. هذا يعني انه لو استطاعت المؤسسة بيع القيم غير الجاهزة بقيمتها الدفترية وتحصيل ذمتها ، لأمكنها تسديد جميع التزاماتها دون المساس بمخزونها السلعي. أما إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة من حيث السيولة، فإنها تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتاحة لها، وهذا ما تظهره النسبة الموالية:

– **نسبة السيولة الجاهزة:** توضح هذه النسبة مقدرا النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة ألالتزاماتها قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون وعليه، فهي تبين للمؤسسة، هل يجب عليها أن تحصل جزءا من الذمم، أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل. [1]

وتحسب كما يلي: **نسبة السيولة الجاهزة = (النقدية ÷ الديون قصيرة الأجل) ×100**

– **ملاحظة :** هناك من يعطي لنسبتي السيولة المختصرة و السيولة الجاهزة المجال [30الى50] و[20الى30] على الترتيب، وهو اجتهاد قد ينطبق على بعض المؤسسات ولا ينطبق على بعض المؤسسات الأخرى . [2]

3– نسب النشاط: تقيس لنا هذه النسب، كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم ، إن حساب وتحليل عناصر الاستغلال بالمؤسسة يسمح بمعرفة سيولة مختلف العناصر التي تكون الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل ، وكلما كان دوران هذه العناصر سريعا، كلما كان الوقت الضروري لتحويلها إلى نقدية اقل، بفرض ثبات العوامل الأخرى (خاصة الإنتاج) .

ويمكن دراسة نسب النشاط من خلال مهلة ائتمان الزبائن ومهلة تسديد الموردين كما يلي: [3]

[1] زغيب مليكة ، **مرجع سبق ذكره**،ص38.

[2] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره** ، ص48.

[3] زغيب مليكة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص39–40.

– **مهمة ائتمان الزبائن:** تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، ويجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوما عادة. وعلى العموم يجب مقارنتها دائما بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين،وتحسب كما يلي:

مهلة ائتمان الزبائن = [(الزبائن + أوراق القبض) ÷ المبيعات السنوية متضمنة الرسم] ×360

– **مهلة تسديد الموردين:** تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون. ويجب أن تكون من مدة تسديد الزبائن، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذمتها لمواجهة هذه الديون، وفي الحالة المعاكسة ستجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في سيولة مما سينعكس سلبا على أدائها، وتحسب كما يلي:

مهلة تسديد الموردين = [(الموردين + أوراق الدفع) ÷ المشتريات السنوية متضمنة الرسم] ×360

4- نسب الربحية

نسبة الربحية تمثل المردودية والمتأتية من استخدام عنصر من العناصر المحركة لنشاط في المؤسسة، وقياس للآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها وندرج بعض نسب الربحية الآتية:[1]

– **نسبة ربحية الأصول:** تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة ، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية ، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مرودية هذه الأصول و تكتب نسبة ربحية الأصول كما يلي:

نسبة ربحية الأصول = (النتيجة الإجمالية ÷ مجموع الأصول) ×100

– **نسبة ربحية الأموال الخاصة:** تمثل النسبة مرودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين(الملاك) و تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية. وتمثل أهم النسب المالية لان الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين(الملاك)، وكلما

[1] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص51-52.

كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات. وتكتب هذه النسبة كما يلي:

نسبة ربحية الأموال الخاصة= (النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة) ×100

– **نسبة ربحية النشاط:** تمثل النسبة مرودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لان زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر الأرباح. وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية. وتكتب هذه النسبة كما يلي:

نسبة ربحية النشاط= (النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال السنوي) ×100

خلاصة الفصل

إن لقائمة المركز المالي دورا كبيرا ومهما للوصول إلى التقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تحتوي على عدة معلومات هامة تتعلق بالمؤسسة بتاريخ معين، يتمثل في ما لديها من أموال والمتمثلة في جانب الأصول وما عليها في جانب الخصوم والتي تعتبر بمثابة الموارد اللازمة لتغطية استخداماتها المتمثلة في الأصول وحتى تحقق أداء مالي جيد كان لابد من الاستغلال الأمثل لتلك الموارد من اجل تحقيق أهدافها ولتقييم الأداء المالي يتم الاعتماد على تحليل قائمة المركز المالي بواسطة أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، ومن ثم استخلاص تقييم أدائها المالي.

إنّ المؤسسة الفعّالة التي تبين قدرتها على بلوغ أهدافها المسطرة من خلال أدائها المحقق ، ومن بين الأداءات التي تهتم بها المؤسسة نجد الأداء المالي الذي يعكس نتائج مختلف الوظائف التي تقوم بها، ولهذا حتى تستمر المؤسسة في تقييم الأداء المالي الجيّد لابد عليها من تقييمه بشكل مستمر وهذا حتى تلقي الضوء باستمرار على نقاط ضعفها لتصحيحها ونقاط قوتها لتعزيزها والمحافظة عليها.

الفصل الثالث

علاقة قائمة المركز المالي

بتقييم الأداء المالي

بالمؤسسة الوطنية للنسيج

والتجهيز

TIFIB

الفصل الثالث .....علاقة قائمة المركز المالي بتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الوطنية للنسيج والتجهيز بسكرة

تمهيد

بعدما توصلنا إليه في الجانب النظري للموضوع ، ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية نهدف من خلالها إلى محاولة التأليف بين المعارف العلمية النظرية مع الواقع العملي، وقد وقع اختيارنا على المؤسسة الوطنية للنسيج والتجهيز ببسكرة .

وسنتناول في هذا الفصل " تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بواسطة قائمة المركز المالي "، من خلال عرض المؤسسة محل الدراسة ثم إسقاط أدوات التحليل المالي التي تعرضنا لها في الجانب النظري على قائمة المركز المالي لمحاولة تقييم أدائها المالي في حدود ما سمحت به المعطيات المحصل عليها بخصوص هذه المؤسسة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة المؤسسة الصناعية للنسيج والتجهيز TIFIB بسكرة

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة الصناعية للنسيج والتجهيز بسكرة

أولا- نشأة المؤسسة TIFIB: ظهرت المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية **SONITEX** بعد تبعية شبه تامة للخارج من جانب المنتجات النسيجية، كان إنشاؤها عبارة عن محاولة التخلي عن الخارج والسعي وراء النهوض نحو الإستقلالية الإنتاجية وذلك بموجب المرسوم رقم 66/218 الصادر بتاريخ 1966/07/22 وتطورت هذه الشركة وتوسعت حيث أصبحت تضم 31 وحدة إنتاجية مجهزة بالآلات الحديثة تستهلك مواد أولية مختلفة نذكر منها: القطن، الصوف، الفيسكوز.... إلخ. وبعد سنوات إنفصلت المركبات عن المؤسسة الأم بالكامل وأصبح مجال النسيج قائما على المركبات أو المديريات المفصلة كالتالي:

الشكل رقم (02): مركبات المؤسسة الصناعية للنسيج والتجهيز

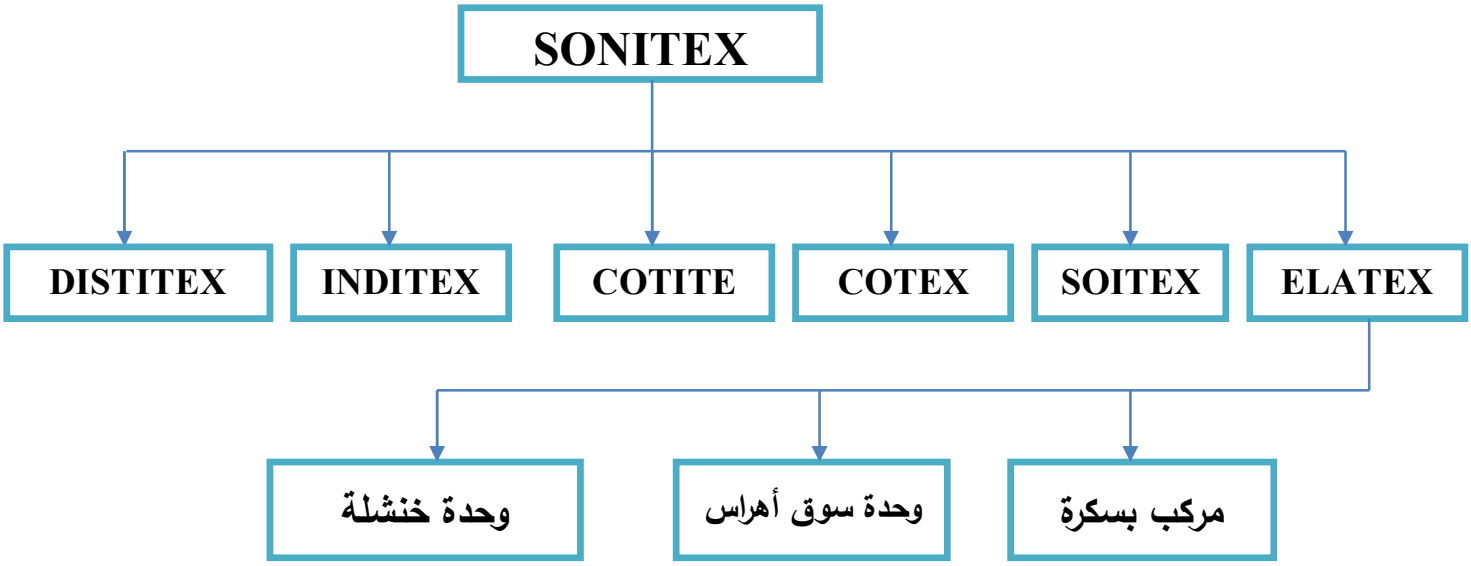

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

حيث:

- ✓ **DISTITEX**. المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات النسيجية
- ✓ **INDITEX**. المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية
- ✓ **ECOTEX**. المؤسسة الوطنية لتفصيل الملابس الجاهزة القطنية
- ✓ **SOITEX**. المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الحريرية
- ✓ **COTITEX**. المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الصوفية

✓ **ELATEX**. المؤسسة الوطنية لصناعة الألياف النسيجية الصوفية

تعتبر مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة من أقدم المؤسسات الجزائرية المنتجة للأقمشة وهذا لإحتلالها مكانة في السوق الجزائرية ولكي تبقى هذه المكانة لابد من تنظيم إداري محكم يقوم على تسييرها خاصة في معاملات البيع والشراء، لذا يجب أن يكون لها مزيج تسويقيا منظما تستطيع من خلاله تصريف منتجاتها خاصة في ظل المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الخاصة الأجنبية وقد أنشئ مركب بسكرة تحت قرار 82/397 بتاريخ **11أفريل1982** بعد مدة إنجاز دامت ثلاثة سنوات و 4 أشهر بتكلفة 71.9 مليار سنتيم، وقد مرت عملية إنجازه بعدة مراحل يمكن حصرها كما يلي:

✓ **أفريل 1976**: تمت دراسة المشروع من قبل شركة **SENRI**

✓ **ديسمبر1976**: إمضاء العقد بين الشركة الوطنية للصناعات النسيجية والشركة الألمانية **FAMATEX** .

✓ **ديسمبر 1977**: إنطلاق الأشغال بعد تحضير المستلزمات.

✓ **ديسمبر 1978**: بداية تركيب الآلات ومختلف التجهيزات الخام بالمركب.

✓ **ديسمبر1980**: وضع مخطط الإنتاج بمعدل تجريبي منتظم .

✓ **11 أفريل 1982**: الإنطلاقة الفعلية للعملية الإنتاجية.

وقد ساهمت عدة شركات أجنبية متخصصة كل واحدة منها بما يلي:

✓ شركة **FAMATEX** الألمانية متكلفة بتموين الخيوط.

✓ شركة مازورتو الإيطالية متكلفة بالتكوين التقني لعمال لتركيب الآلات.

وقد تفرع مركب الصوف بدوره عن تبسة بعد عقد محضر إجتماع الجمعية العامة الإستثنائية للمؤسسة يوم **25 مارس 1998** وتم تسميتها مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة كشركة تابعة لمجموعة النسيج **TEXMACO** التي أصبحت تسمى **TEXALG** الجزائرية للمنسوجات في سنة **2012**.

ثانيا– تعريف مؤسسة صناعية النسيج والتجهيز بسكرة: مؤسسة النسيج والتجهيز **TIFIB** هي مؤسسة إنتاجية متخصصة في صناعة القماش الجاهز، تقع في المنطقة الصناعية لمدينة بسكرة يحدها شرقا مؤسسة العموري للآجر، وغربا مؤسسة الكوابل، وشمالا مؤسسة نفطال، وجنوبا مؤسسة الغزال للطحين، فهي شركة متخصصة في الأقمشة ذات الجودة العالمية المتكونة من الصوف (100%) والخيط من (بولستار، صوف أوبوستار فسكوز) إضافة إلى بعض الأقمشة الخاصة، وقد دامت مدة انجازها 3 سنوات و 4 أشهر بتكلفة 71,9 مليار سنتيم، يقدر

رأسمالها بقدر 839000000دج ، وتتربع على مساحة قدرها 123364 م^2 أي ما يعادل 12.5 هكتار منها 6 هكتار مغطاة تشمل الإدارة العامة و 18 ورشة الطاقة الإنتاجية 6 ملايين متر/ للسنة وآلات المصنع تتكون وبصفة حصرية على تجهيزات ذات تكنولوجيا (بصفة خاصة آلات النسيج) التي تسمح بالإضافة تقنية أخرى ذات أهمية كبيرة، وقد تحصلت المؤسسة على شهادة الجودة العالمية (**WOOL MARK**) سنة 1986 من طرف اللجنة الدولية للصوف وعلامة (**WOOL MARK**) تعني أن هذا المصنع للصوف يوفر صوف حقيقي صافي طبقا لمعايير الجودة العالمية، ويد عاملة مقدرة بـ 350 عاملا سنة 1986موزعة على 15 ورشة ويتم ايجازها فيما يلي:

A –مخزن الخيط	F– التجهيز الرطب والجاف	L– الإدارة
B –التخضير	G– مخزن القماش النهائي	M– المطعم
C –النسيج	H– الملحقات التقنية	N– عيادة العلاج
D –التصليح	I– ورشة المراقبة ومخزن قطع الغيار	P– تكرير الماء
E –مخزن قماش الخام	K– التكوين والابداع	Q– مولد الكهرباء والغاز

ومن هذه الملاحق توجد 7 ورشات إنتاجية مجاورة لبعضها البعض على شكل U وهي:

(A_1) ،(B_2) ،(C_3) ،(D_4) ،(E_5) ،(F_6) ،(G_7)

(A_1) ورشة مخزن الخيط: تتم فيها عملية تخزين لكل أنواع الخيط التي تدخل في العملية الإنتاجية.

(B_2) ورشة التحضير: تتم فيها عملية تحضير الخيط الذي يدخل في عملية النسيج (القماش).

(C_3) ورشة النسيج: تتم فيها عملية نسيج القماش.

(D_4) ورشة التصليح: تتم فيها عملية تعديل وتصليح كل الأخطاء الموجودة في القماش.

(E_5) مخزن القماش الخام: يتم فيه عملية التخزين الأولي التي تدخل في عملية الغسل.

(F_6) التجهيز الرطب والجاف: وتتم في هذه الورشة بعملية الغسل وتجفيف كل أنواع القماش ومراقبة وتغليفه.

(G_7) مخزن القماش النهائي: تتم فيه عملية التخزين والتوزيع للقماش.

المطلب الثاني: أهداف ونشاط المؤسسة الصناعية النسيج والتجهيز بسكرة

أولا: أهداف المؤسسة:تسعى المؤسسة الى تحقيق عدة اهداف، اهمها :

✓ **تحقيق الربح:** لا يمكن أن يستمر وجود المؤسسة ما لم تستطيع تحقيق مستوى أدى من الربح، والذي يمكنها من رفع رأسمالها وتوسيع نشاطها والصمود أمام المؤسسات الاقتصادية المنافسة.

✓ **عقلنية الإنتاج:** يتم ذلك باستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ودفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية التنفيذ هذه الخطط والبرامج.

- بالاضافة الى ذلك تهدف المؤسسة الى:

✓ تحقيق الاستقلال الذاتي للمؤسسة الاقتصادية.

✓ التكامل الاقتصادي على مستوى الوطني.

✓ تقليق الواردات من المواد الأولية، وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية.

✓ الحد من الواردات خاصة السلع الكمية.

✓ إنتاج سلع معتدلة الثمن.

✓ تلبية حاجيات المستهلكين المحليين.

✓ ضمان مستوى مقبول من الأجور.

✓ تحسين مستوى معيشة العمال.

✓ إقامة أنماط استهلاكية معينة.

✓ توفير تأمينات ومرافق للعمال.

✓ امتصاص الفائض من العمالة.

ثانيا: نشاط المؤسسة: يتمثل نشاط المؤسسة في 3 عمليات هي :

أ. **عملية الشراء:** العملية تخص مدير التجارة حيث يقوم بطلب الخيط مع تحديد الكمية والنوعية ، سوء من داخل الوطن مثل بريكة ..... أو هناك من دول خارج الوطن كالمغرب، تركيا، الهند وكذلك قطع الغيار ومواد كيماوية.

ب . عملية الإنتاج: هي العملية التي يتم من إنتاج القماش ، وتتم عبر عدة مراحل عن طريق المصالح التالية[1]:

- **مصلحة تسيير المحزونات:** (مخزون الخيط) حيث هنا يقومون بوضع الخيط في المستودع سواء من داخل أو خارج البلاد وهنا يتم إعادة وزن الخيط والتأكد من نفس النوعية المطلوبة .

مصلحة التحضير: حيث يقومون بوضع الخيط في السدادة وتجهيزه إلى مصلحة النسيج.

- **مصلحة النسيج:** حيث يقومون بنسج الخيط.
- **مصلحة المراقبة:** وهنا يتم مراقبة النسيج من حيث الكمية أو الصنع إذا كان به خطأ يتم إعادته إلى مصلحة النسيج لتصلح الخطأ.
- **مصلحة التجهيز:** هناك قسمين التجهيز الجاف والتجهز الرطب.
  - **قسم التجهيز الجاف:** حيث يقومون بغسل القماش مع إضافة بعض المواد الكيماوية حسب نوعية القماش وتجفيفه.
  - **قسم التجهيز الرطب:** وهنا مراقبة القماش من أي خطأ سواء (الطلبية) بقع أو ما شاله ذلك وتجفيفه ثم تغليفه بغلاف بلاستيكي مع كتابة الكمية ونوع القماش.

ج.عملية البيع: بيع القماش أي تسليم القماش حسب الطلبية سواء إلى:

الشرطة البحرية ، الشرطة ، الشرطة العلمية ، الدرك الوطني ،وكل قماش يتميز بلون خاص به.

[1] – مقابلة مع رئيس مصلحة الإنتاج ، يوم 4 مارس 2018 .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة

يظهر الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة في الشكل التالي:

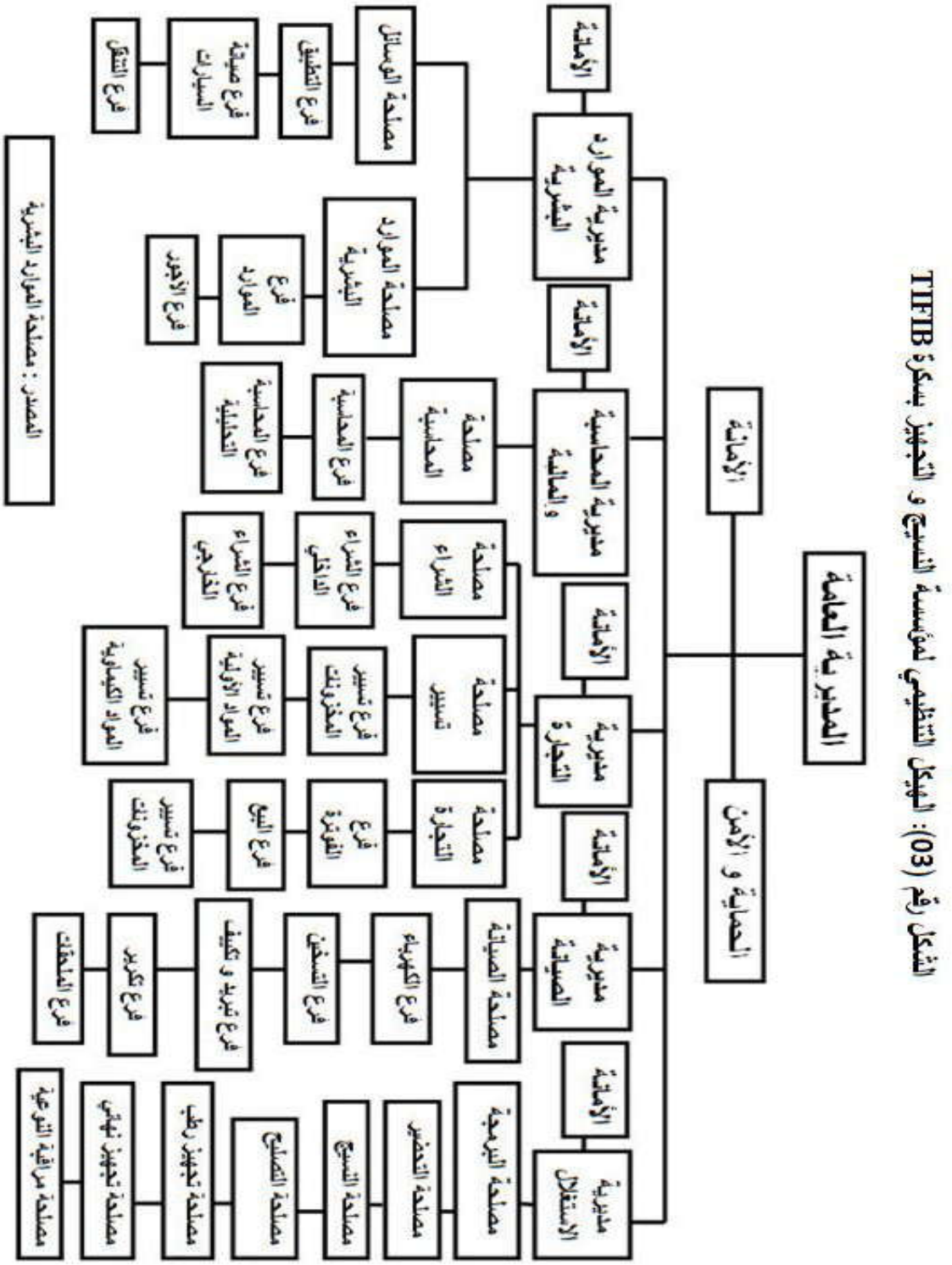

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج و التجهيز بسكرة TIFIB

من خلال الشكل نلاحظ ان المؤسسة تحتوي على خمس مديريات تشرف عليها الديرية العامة ، كل مديرية تضم مجموعة من المصالح والفروع كما يلي:

✓ **المديرية العامة:** ويشرف عليها رئيس مدير عام وهو المسؤول الأول ويسيرها داخليا وخارجيا، وتتكون من:

✓ **سكريتاريا:** ويشرف عليها كاتبة وهي التي تنسق كل الأعمال الإدارية الخاصة بتلك المديرية وتنظيم العلاقات الخارجية والمواعيد الخاصة بالمدير.

✓ **مصلحة الحماية والأمن:** ويشرف عليها رئيس مصلحة وتنقسم إلى أربعة أفواج أ.ب.ج.د التي تسهر على سلامة وحماية المؤسسة.

✓ **مصلحة الحسابات والتدقيق:** ويشرف عليها نائب مدير مكلف بدراسة كل الحسابات وتدقيق خاصة بالمؤسسة.

✓ **مصلحة الإبداع:** ويشرف عليها نائب مدير مكلف بالإبداع وهو الذي يخطط للإبداعات وتعتبر خطوة من خطوات المراحل الإنتاجية الأولى.

✓ **مصلحة المنازعات:** يشرف عليها رئيسة منازعات مكلفة بالقضايا القانونية التي تخص المؤسسة.

أولا: مديرية الموارد البشرية: يشرف عليها مدير مكلف بالموارد البشرية وهوالذي تربطه علاقة مع كل المصالح وكذلك المدير العام ويتمثلس دور هذه المديرية في تسيير وتكوين العمال وهي مقسمة إلى مصلحتين.

1 –**مصلحة الموارد البشرية:** ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتسيير شؤون العمال وتنقسم إلى فرعين: فرع الموارد البشرية وفرع الأجور.

2– مصلحة الوسائل العامة: ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتسيير وسائل النقل ونظافة المؤسسة داخليا ولها ثلاثة فروع وهي: فرع نظافة، فرع صيانة، فرع وسائل نقل.

ثانيا: مديرية المحاسبة والمالية: ويشرف عليها مكلف بالمحاسبة والمالية وهو الذي يقوم بكل الحسابات للمؤسسة مع الإتصال الدائم بالمدير العام ويحتوي على: مصلحة المحاسبة والمالية

والإجراءات الحسابية كما يقوم بتحديد أسعار المنتجات وتنقسم إلى أربعة مصالح هي:

فرع المواد: تسجيل دخول وخروج مخزون المواد.

فرع البنوك: تسجيل الدفع والتحصيل للعمليات.

فرع الشراء: تسجيل فواتيرالشراء.

فرع الممولين: تسجيل فواتير البيع.

ثالثا: مديرية التجارة والتموين: يشرف عليها المكلف بالتموين والتجارة وهو المسؤول على العلاقات التي تربط بين الإدارة ومصالحها وتقسم هذه المديرية إلى ثلاثة مصالح:

1- مصلحة التجارة: ويشرف عليها رئيس مصلحة ويقوم بكل المبيعات الخاصة بالقماش التام محليا (مدني، عسكري، شبه عسكري) وتنقسم إلى ثلاث فروع وهي فرع البيع، فرع تسيير المخزونات وفرع الفوترة.

2- مصلحة تسيير المخزونات: ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتسيير كل المخزونات الخاصة بالمؤسسة مثل: المواد الأولية، قطع الغيار... وتنقسم إلى ثلاث فروع وهي: فرع تسيير المخزونات، فرع تسيير المواد الأولية، فرع تسيير المواد الكيمياوية.

3- مصلحة الشراء: ويشرف عليها مدير مكلف بكل مشتريات المؤسسة وإحتياجاتها.

رابعا: مديرية الصيانة: ويشرف عليها مدير مكلف بالصيانة وتنقسم إلى خمس مصالح.

1- مصلحة الصيانة العامة: ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بصيانة الآلات الإنتاجية والآلات غير الإنتاجية.

2- مصلحة الكهرباء: ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتسيير شؤون كهرباء الآلات والكهرباء العامة.

3- مصلحة الملحقات: يشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتسييركل فروعها.

4- مصلحة صيانة الآلات الميكانيكية : ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بتصليح كل أعطاب الآلات الصناعية الخاصة بعملية الإنتاج.

5- مصلحة الدراسات: ويشرف عليها رئيس مصلحة مكلف بالقيام بدراسات حول قطع الغيار الداخلية في عملية الإنتاج.

خامسا: مديرية الإستغلال: ويشرف عليها مدير مكلف بالإستغلال وتنقسم إلى سبع مصالح وهي كالآتي:

1- قسم النسيج: ويشرف عليه نائب مدير مكلف بالنسيج وتنقسم إلى مصلحتين: مصلحة النسيج ومصلحة التحضير

2- قسم التجهيز: ويشرف عليه نائب مدير مكلف بالتجهيز وتنقسم إلى ثلاث مصالح مصلحة التجهيز الرطب، مصلحة التجهيز الجاف، مصلحة التصليح.

3- مصلحة البرمجة: ويشرف عليه نائب مكلف بالشؤون التقنية وتوجد بها مصلحة البرمجة.

4- **مصلحة مراقبة النوعية** : يشرف عليه نائب مدير مكلف بمراقبة النوعية والتحاليل المخبرية.

المبحث الثاني:علاقة قائمة المركز المالي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول : عرض قائمة المركز المالي للمؤسسة محل الدراسة.

من اجل تحليل قائمة المركز المالي للمؤسسة الوطنية للنسيج و التجهيز للسنوات التالية (2012-2013-2014).

أولا: جانب الأصول

يظهر جانب الأصول للميزانية أو قائمة المركز المالي للمؤسسة للسنوات المدروسة 2012-2013-2014 **انظر الملحق رقم (01-02)** كمايلي :

جدول رقم (08): الميزانية (جانب الأصول) للسنوات المدروسة **الوحدة: دج**

البيانات	السنة2014			السنة2013	السنة2012
	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	الصافي	الصافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء- المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية	103283,75	76561.06	26722.69	47379.44	59224.30
تثبيتات عينية					
أراضي	181667000.00		181667000.00	181667000.00	181667000.00
مباني	953730108,22	277039152.41	676690955.81	771201587.09	856634741.77
تثبيتات عينية أخرى	70366920,21	40669550.18	29697370.03	22229116.76	3235595.94

تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل	242598225,41		242598225,41	242598225,41	197795770.72
مجموع الأصل غير	1448465537.59	317785263.65	1130680273.94	1217743308.70	1268512327.73

الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	687432331.74	57685456.64	629746875.10	821351265.47	627978652.35
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن	297755170.06	48806524.26	248948645.80	88593638.72	384881345.91
المدينون الآخرون	160823194.97		160823194.97	87299008.19	10304552.22
الضرائب وما شابهها	3491574.95		3491574.95	10189165.00	282279690.00
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة	62135463.42		62135463.42	26286814.24	40632218.27

مجموع الأصول الجارية	1211637735.14	106491980.90	1105145754.24	1033719891.62	1346076458.75
المجموع العام للأصول	2660103272.73	424277244.55	2235826028.18	2251463200.32	2614588786.48

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- **الأصول الجارية** : نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول الجارية سنة2013 مقارنة بسنة 2012 و وهذا راجع إلى انخفاض في الخزينة ، ثم ارتفعت سنة 2014بسبب ارتفاع الخزينة مرة أخرى .

- **الأصول الغير الجارية:** نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول الغير الجارية عبر سنوات المدروسة وهذا راجع إلى انخفاض في التثبيتات المعنوية عبر السنوات المدروسة .

ثانيا: جانب الخصوم

يظهر جانب الخصوم للميزانية **أو** قائمة المركز المالي للمؤسسة للسنوات المدروسة 2012-2013-2014 **انظر الملحق رقم (03 و04)** كمايلي :

جدول رقم (09): الميزانية (جانب الخصوم) للسنوات المدروسة الوحدة: دج

البيانات	أرصدة السنة المالية2014	أرصدة السنة المالية2013	أرصدة السنة المالية2012
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة)1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			

نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))	-312358811,84	-188093094,50	-263071503.94
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حسابات التصفية	1104837637.62	911849842,78	578333602.27
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1	792478825,78	723756748,28	315262098.33
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب)مؤجلة ومرصود لها(	34266490.97	86567731.81	86567731.81
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	359562677.50	477205171.93	311017782.23
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	393829168.47	563772903.74	397585514.04
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	34005602.37	23351384.97	173009007.55
ضرائب	3614171.80	12057693.91	21180284.69
ديون أخرى	126188259.76	75304469.42	196043759.67
خزينة الخصوم	853220000.00	853220000.00	1511508122.20
مجموع الخصوم الجارية (3)	1049518033.93	963933548.30	1901741174.11
مجموع عام للخصوم	2235826028.18	2251463200.32	2614588786.48

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق مايلي:

- **الأموال الخاصة:** نلاحظ زيادة في الأموال الخاصة عبر السنوات المدروسة و هذا راجع إلى زيادة في رأس المال الذي تم إصداره.

- **الخصوم الغير جارية:** نلاحظ أن هناك ارتفاع في الخصوم الغير جارية سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 و وهذا راجع إلى ارتفاع في والمؤونات والمنتجات ثابتة مسبقا ، ثم انخفضت سنة 2014بسبب انخفاض والمؤونات والمنتجات ثابتة مسبقا مرة أخرى .

- **الخصوم الجارية** : نلاحظ أن هناك انخفاض في الخصوم الجارية سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 و وهذا راجع إلى انخفاض في الديون الأخرى والموردون والحسابات الملحقة، ثم ارتفعت سنة 2014 بسبب ارتفاع في الديون الأخرى والموردون والحسابات الملحقة مرة أخرى .

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التوازنات المالية

لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة التوازن المالي قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات المدروسة انطلاقا من الميزانية المالية ، حيث تظهر الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول كمايلي :

الجدول رقم (10) : يمثل الميزانية المالية المختصرة للأصول لسنوات 2012-2013-2014

السنوات / الأصول	2014		2013		2012	
	المبالغ	**النسب المئوية**	**المبالغ**	**النسب المئوية**	**المبالغ**	**النسب المئوية**
الأصول الثابتة	1130680273.94	%51	1217743308.70	%54	1268512327.73	%48
قيم الاستغلال	629746875.10	%28	821351265.47	%37	627978652.35	%24
قيم قابلة للتحقيق	413263415.72	%18	186081811.91	%8	677465588.13	% 26
قيم جاهزة	62135463.42	%3	26286814.24	%1	40632218.27	%2
مجموع الأصول	2235826028.18	%100	2251463200.32	%100	2614588786.48	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

حيث:

_ الأصول المتداولة = قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة .

_ مجموع الأصول = الأصول الثابتة + الأصول المتداولة .

نلاحظ من خلال الجدول السابق مايلي:

_ أن مجموع الأصول موزعة مناصفة تقريبا بين الأصول الثابتة و الأصول المتداولة خلال السنوات المدروسة.

_ الجزء الأكبر من الأصول المتداولة يتمثل في قيم قابلة للتحقيق سنة 2012 بمبلغ 677465588.13 دج، بينما في سنتي 2013 و2014 يتمثل في قيم الاستغلال بمبلغ 821351265.47 دج، ومبلغ 629746875.10 دج على التوالي.

أما الميزانية المالية المختصرة للسنوات المدروسة لجانب الخصوم فتظهر كمايلي :

الجدول رقم (11): يمثل الميزانية المالية المختصرة للخصوم لسنوات 2012-2013-2014

السنوات / الخصوم	2014		2013		2012	
	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية
خاصة أموال	792478825,78	%35	723756748,28	%32	315262098.33	%12
ديون طويلة الأجل	393829168.47	%18	563772903.74	%25	397585514.04	%15
ديون قصيرة الأجل	1049518033.93	%47	963933548.30	%43	1901741174.11	%73
مجموع الخصوم	2235826028.18	%100	2251463200.32	%100	2614588786.48	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

حيث:

- أموال الدائمة= أموال خاصة+ ديون طويلة الأجل
- مجموع الخصوم = أموال خاصة+ ديون طويلة الأجل+دين قصيرة الأجل
- مجموع الديون = ديون طويلة الأجل+دين قصيرة الأجل

نلاحظ من خلال الجدول السابق مايلي:

_ زيادة رأس مال الخاص من12% سنة 2012 إلى32% سنة 2013 إلى 35%سنة 2014 من مجموع الخصوم .

_ الجزء الأكبر من تمويل المؤسسة هو عبارة عن تمويل خارجي ، أي ديون خارجية وتمثل نسبة 88 % من مجموع الخصوم سنة 2012 و68 %سنة 2013 و65 %سنة 2014، وهي في انخفاض تدريجيا عبر السنوات المدروسة .

أولا: رأس المال العامل

1. رأس المال العامل الدائم:

من منظور أعلى الميزانية : **رأس المال العامل الدائم =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة**

ويظهر حساب رأس المال العامل الدائم للمؤسسة بالاعتماد على منظور أعلى الميزانية كالآتي:

الجدول رقم(12): حساب رأس المال العامل الدائم من منظور أعلى الميزانية

البيان / السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الدائم
2012	712847612.37	1268512327.73	-555664715.36
2013	1287529652.02	1217743308.70	69786343.32
2014	1186307994.25	1130680273.94	55627720.31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن رأس المال العامل الدائم كان سالبا خلال سنة2012 ،وهذا يعني أن الأموال الدائمة لم تغطي كل الأصول الثابتة و، وهذا المؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة ويعبر عن حالة عدم التوازن المالي، بينما في السنوات 2013-2014 تمكنت المؤسسة من تغطية كل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة وذلك بسب الزيادة المعتبرة في رأس المال من قيمة 315262098.33دج في سنة 2012 إلى قيمة 723756748.28دج في سنة 2013 ليرتفع إلى قيمة 792478825.78دج في سنة 2014 ، حيث أصبحت المؤسسة تمتلك هامش أمان بقيمة 69786343.32 دج سنة 2013 وبقيمة 55627720.31 دج سنة 2014.

2.رأس المال العامل الخاص: هو الجزء المتبقي من الأموال الخاصة بعد تغطية كل الأصول الثابتة يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – أصول ثابتة

يظهر رأس المال العامل الخاص للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): حساب رأس المال العامل الخاص.

البيان / السنوات	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
2012	315262098.33	1268512327.73	-953250229.40
2013	723756748,28	1217743308.70	-493986560.42
2014	792478825,78	1130680273.94	-338201448.16

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص للمؤسسة خلال السنوات الثلاث2012-2013-2014 سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تستطيع تغطية كل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة لذا يجب الاعتماد على موارد مالية إضافية أخرى و هي الديون طويلة الأجل.

3.رأس المال العامل الأجنبي: يمثل مجموع الديون و يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

يظهر رأس المال العامل الأجنبي للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): حساب رأس المال العامل الأجنبي.

البيان / السنوات	الديون طويلة الأجل	الديون قصيرة الأجل	رأس المال العامل الأجنبي
2012	397585514.04	1901741174.11	2299326688.15
2013	563772903.74	963933548.30	1527706452.04
2014	393829168.47	1049518033.93	1443347202.40

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي للمؤسسة في انخفاض فمن 2299326688.15دج سنة 2012الى 1527706452.04 دج سنة 2013 الى 1443347202.40 دج سنة 2014 وهذا راجع إلى الانخفاض

الكبير في الديون قصيرة الأجل من قيمة1901741174.11دج سنة 2012 إلى قيمة 963933548.30 دج سنة2013 ، ويرجع الانخفاض في سنة 2014 الى انخفاض الديون طويلة الأجل من قيمة 563772903.74 دج سنة 2013 الى قيمة 393829168.47 دج سنة 2014 .

4. **رأس المال العامل الإجمالي:** يمثل القيم قصيرة الأجل أو الأصول المتداولة و يحسب وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = قيم قابلة للتحقيق + قيم الاستغلال + قيم جاهزة

يظهر رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): حساب رأس المال العامل الإجمالي.

البيان / السنوات	قيم قابلة للتحقيق	قيم الاستغلال	قيم جاهزة	رأس المال العامل الإجمالي
2012	677465588.13	627978652.35	40632218.27	1346076458.75
2013	186081811.91	821351265.47	26286814.24	1033719891.62
2014	413263415.72	629746875.10	62135463.42	1105145754.24

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاث، لكن قيمته انخفضت في سنة 2013 مقارنة بسنة2012 ، من قيمة 1346076458.75 دج سنة2012 الى 1033719891.62 دج سنة 2013 ، وذلك راجع لانخفاض القيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقيق في سنة 2013، ليعود رأس المال العامل الإجمالي في الارتفاع سنة 2014 فمن قيمة 1033719891.62 دج سنة 2013الى 1105145754.24 دج سنة 2014، والذي يرجع الى ارتفاع القيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقيق في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 .

ثانيا: احتياجات رأس المال العام

تمثل احتياجات رأس المال الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات ، و يحسب وفق العلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق)-(الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

يظهر احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان / السنوات	قيم الاستغلال	قيم قابلة للتحقيق	الديون قصيرة الأجل	السلفات المصرفية	احتياجات رأس المال العامل
2012	627978652.35	677465588.13	1901741174.11	0	-596296933.63
2013	821351265.47	186081811.91	963933548.30	0	43499529.08
2014	629746875.10	413263415.72	1049518033.93	0	-6507743.11

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل في السنتين 2012-2014 سالبا وهذا يدل على أن موارد دورة الاستغلال(ديون قصيرة الأجل) غطت كامل احتياجات دورة الاستغلال، يعني ان هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما في سنة 2013 فنلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل كان موجبا وهذا يدل على أن موارد دورة الاستغلال لم تستطع تغطية جميع احتياجات دورة الاستغلال فيجب على المؤسسة في هذه الحالة أن تبحث عن مورد مالي إضافي لتغطية احتياج الدورة.

ثالثا :الخزينة

تمثل الخزينة جزء من رأس المال العامل المتبقي بعد نقصان مقدار احتياجات رأس المال العامل و تحسب وفق العلاقة التالية :

الخزينة = رأس المال العامل الدائم -احتياجات رأس المال العامل

تظهر الخزينة للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): حساب الخزينة.

البيان / السنوات	رأس المال العامل الدائم	احتياجات رأس المال العامل	الخزينة
2012	-555664715.36	-596296933.63	40632218.27
2013	69786343.32	43499529.08	26286814.24
2014	55627720.31	-6507743.11	62135463.42

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنتين2013-2014 ، وهذا راجع إلى أن رأس المال العامل الدائم اكبر من احتياجات رأس المال العامل و هو مؤشر جيد للمؤسسة وذلك لأنها استطاعت تحقيق التوازن المالي ، بينما في سنة 2012 لم تحقق فيها التوازن المالي رغم أن الخزينة موجبة ويفسر ذلك على أن الفائض في موارد دورة الاستغلال المقدر بقيمة 596296933.63 دج غطت به العجز الموجود في الموارد الدائمة في المدى الطويل، ويعتبر خطا في السياسة المالية للمؤسسة، كذلك نلاحظ أن في سنة 2014 أن رأس المال العامل أكبر بكثير من احتياجات رأس المال العامل، ويعبر عن سيولة مجمدة تؤثر على تحقيق الفرصة البديلة على حساب تحقيق الربحية ولذا يجب استغلال هذه السيولة في زيادة مشاريع استثمارية أو تسديد ديون طويلة الأجل.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة النسب المالية

أولا : نسب التمويل

1. **نسبة التمويل الدائم:**هي نسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

- الأموال الدائمة = (الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل)

تظهر نسبة التمويل الدائم للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18) : حساب نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
2012	712847612.37	1268512327.73	٪56
2013	1287529652.02	1217743308.70	٪106
2014	1186307994.25	1130680273.94	٪105

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من 100 في سنة2012 وهذا راجع إلى أن الأموال الدائمة لا تغطي كل الأصول الثابتة أي أن رأس المال العامل خلال هذه السنة سالبا، و خلال السنتين 2013-2014 اكبر من 100، حيث تمكنت المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموال الدائمة وبالتالي أصبح رأس المال العامل موجبا واستطاعت تحقيق هامش أمان يمكنها من تغطيت جزء من أصولها المتداولة.

2. **نسبة التمويل الخاص (الذاتي):** هي نسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة وتحسب وفق العلاقة التالية : **نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة**

تظهر نسبة التمويل الخاص للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(19): حساب نسبة التمويل الخاص

البيان / السنوات	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
2012	315262098.33	1268512327.73	٪25
2013	723756748,28	1217743308.70	٪60
2014	792478825,78	1130680273.94	٪70

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص في السنوات الثلاث هي أقل من 100، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تستطيع تغطية كل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة فقط بل تلجأ إلى الديون طويلة الأجل ، كما نلاحظ ان هذه النسبة في ارتفاع فمن 25٪ سنة 2012 إلى 60٪ سنة2013 إلى 70٪ سنة 2014، وهذا يعني زيادة تمويلها الذاتي بسبب ارتفاع أموالها الخاصة عبر السنوات المدروسة.

3. **نسبة الاستقلالية المالية :** تمثل هذه النسبة إ وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون

– مجموع الديون = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

تظهر نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(20) : حساب نسبة الاستقلالية المالية

البيان / السنوات	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
2012	315262098.33	2299326688.15	٪14
2013	723756748,28	1527706452.04	٪47
2014	792478825,78	1443347202.4	٪55

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات الثلاث هي أقل 100خاصة في سنة2012، وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا، وهي في وضعية مثقلة بالديون ،أي أن رأس مالها مغطى بالديون .

4. **نسبة التمويل الخارجي (نسبة القدرة على الوفاء):** تمثل هذه النسبة مستوى تغطية أصول المؤسسة بأموال خارجية، وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول

تظهر نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(21) : حساب نسبة التمويل الخارجي

البيان / السنوات	مجموع الديون	مجموع الأصول	نسبة التمويل الخارجي
2012	2299326688.15	2614588786.48	٪88
2013	1527706452.04	2251463200.32	٪68
2014	1443347202.4	2235826028.18	٪65

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، و تقدر هذه النسبة ب٪88 في سنة2012 ، لتنخفض هذه النسبة إلى٪68 في سنة2013 ، وتنخفض إلى ٪65 سنة 2014 وهذا ما يعني انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، إذ من المتوقع أن لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها .

ثانيا : نسب السيولة

تضم النسب التالية:

1. **نسبة السيولة العامة:** تمثل هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بمكوناتها (قيم الاستغلال ، قيم قابلة للتحقق ، قيم جاهزة) للديون قصيرة الأجل وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل

تظهر نسبة السيولة العامة للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(22) : يمثل حساب نسبة السيولة العامة

البيان / السنوات	الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة العامة
2012	1346076458.75	1901741174.11	٪71
2013	10337119891.62	963933548.30	٪107
2014	1105145754.24	1049518033.93	٪105

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أقل من 100 في سنة 2012، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة لم تستطع تغطية الديون قصيرة الأجل ، وفي هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة تسديد التزاماتها قصيرة الأجل حين يصل موعد استحقاقها ، وخلال السنتين 2013-2014 أصبحت تفوق 100، حيث أصبحت الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل و بالتالي القدرة على سداد التزاماتها في الأجل القصير حين يصل موعد استحقاقها.

2.نسبة السيولة المخفضة (المختصرة): تمثل هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة مع استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر الأقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل اكبر حصة من الأصول المتداولة وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة المخفضة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة)÷ الديون قصيرة الأجل

تظهر نسبة السيولة المخفضة للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(23) : حساب نسبة السيولة المخفضة

البيان / السنوات	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة	الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة المخفضة
2012	718097806.4	1901741174.11	٪38
2013	212368626.15	963933548.30	٪22
2014	475798879.14	1049518033.93	٪45

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة السيولة المخفضة لا تفوق 100 خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بديونها في الأجل القصير اعتمادا على القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة المتاحة لها .

3. **نسبة السيولة الجاهزة:** تمثل مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الجاهزة فقط الموجودة حاليا تحت تصرفها حاليا في وقت معين دون اللجوء إلى قيم الاستغلال أو القيم القابلة للتحقيق والتي يصعب تحويلها إلى سيولة، وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية ÷ ديون قصيرة الأجل

تظهر نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(24) : حساب نسبة السيولة الجاهزة

البيان / السنوات	النقدية	الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الجاهزة
2012	40632218.27	1901741174.11	٪2
2013	26286814.24	963933548.30	٪3
2014	62135463.42	1049518033.93	٪3

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة لا تنتمي إلى المجال [20الى 30] ٪ أي غير مقبولة وهي أقل من 100 وهذا يدل على أن مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في هذه الفترة غير كافي لمقابلة التزاماتها قصيرة الأجل ويجب عليها تحصيل جزءا من حقوقها لدى الغير أو ببيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة ديونها في الأجل القصير، كما نلاحظ أن النسب تقترب من الصفر خلال السنوات المدروسة ويدل على سيولة ضعيفة جدا مقارنة بما عليها من ديون في الأجل القصير.

ثالثا: نسب النشاط

تقيس لنا هذه النسب، كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم، وتضم النسب التالية:

1. **مهلة ائتمان الزبائن:**تمثل المدة الممنوحة للزبائن من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم اتجاهها، وتحسب وفق العلاقة التالية :

مهلة ائتمان الزبائن =[(الزبائن + أوراق القبض) ÷ المبيعات السنوية متضمنة الرسم]×360

تظهر مهلة ائتمان الزبائن للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي

الجدول رقم(25) : حساب مهلة ائتمان الزبائن

البيان / السنوات	الزبائن + أوراق القبض	المبيعات السنوية	المبيعات السنوية متضمنة الرسم	×360يوم	مهلة ائتمان الزبائن
2012	384881345.91	322766410.42	377636700.19	×360يوم	367 يوم
2013	88593638.72	135809761.90	158897421.42	×360يوم	201 يوم
2014	248948645.80	703517713.54	823115724.84	×360يوم	109 يوم

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ملاحظة: المبيعات السنوية متضمنة الرسم = المبيعات السنوية × 1.17 والموضحة في **الملحق رقم 05-06**

نلاحظ أن مهل ائتمان الزبائن عبر السنوات المدروسة في انخفاض ويدل على أن المؤسسة أصبحت تتفاوض بشكل أفضل مع زبائنها.

2.مهلة ائتمان الموردين: تمثل المدة الممنوحة للمؤسسة من طرف موردوها لتسديد ما عليها اتجاههم، وتحسب وفق العلاقة التالية :

مهلة ائتمان الموردين =[(الموردين + أوراق الدفع) ÷ المشتريات السنوية متضمنة الرسم]×360

تظهر مهلة ائتمان الموردين للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(26) : حساب مهلة ائتمان الموردين

البيان / السنوات	الموردين + أوراق الدفع	المشتريات السنوية	المشتريات السنوية متضمنة الرسم	× 360يوم	مهلة ائتمان الموردين
2012	173009007.55	303042116.63	354559276.46	×360يوم	176 يوم
2013	23351384.97	219061715.89	256302207.60	×360يوم	33 يوم
2014	34005602.37	436450211.84	510646747.85	×360يوم	24 يوم

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ملاحظة: المشتريات السنوية متضمنة الرسم = المشتريات السنوية × 1.17 والموضحة في **الملحق رقم 05-06**

عند مقارنة مهلة ائتمان الزبائن بمهلة ائتمان الموردون خلال السنوات الثلاث نجد أن مهلة تسديد مستحقات الموردون اقل بكثير من مهلة تحصيل الحقوق من الزبائن ، وهذا يدل على سوء التسيير وعم كفاءة المسيرين في التفاوض مع الموردون، كما أن إعطاء مهلة كبيرة للزبائن لا تسمح بالحصول على نقدية لتسديد مستحقات الموردون.

رابعا: نسب الربحية

تمثل استخدام أصول معينة أو خصوم معينة للحصول على النتيجة، ، وتضم النسب التالية:

1. نسبة ربحية الأصول: تمثل هذه النسبة مدى مساهمة استخدم الأصول للحصول على النتيجة الإجمالية، وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة ربحية الأصول = (النتيجة الإجمالية ÷ مجموع الأصول) x 100

تظهر نسبة ربحية الأصول للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(27) : حساب نسبة ربحية الأصول

البيان / السنوات	النتيجة الإجمالية	مجموع الأصول	نسبة ربحية الأصول
2012	-329554308.34	2614588786.48	% -12.60
2013	-232895549.19	2251463200.32	% -10.34
2014	-312358811.84	2235826028.18	% -14

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال النتائج أن الأصول الثابتة و المتداولة تساهم بخسارة 12.60 %و10.34%و14% من النتيجة الإجمالية للسنوات 2013-2013-2014 على الترتيب.

2. نسبة ربحية الأموال الخاصة: تمثل مرودية الأموال الخاصة في النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة ربحية الأموال الخاصة =(النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة) x 100

تظهر نسبة ربحية الأصول الخاصة للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(28) : حساب نسبة ربحية الأموال الخاصة

البيان / السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	نسبة ربحية الأموال الخاصة
2012	-263071503.94	315262098.33	%-83
2013	-188093094.50	723756748,28	%-26
2014	-312358811.84	792478825,78	%-39

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة:.

تمثل هذه النسبة مرد وديّ الأموال الخاصة (أموال المساهمين) حيث نلاحظ ان أموال الملاك المستثمر في هذه المؤسسة يعطي خسارة بنسبة 83%و26%و39% من النتيجة الصافية للسنوات 2013-2013-2014 على الترتيب، وهو لا يخدم تعظيم حقوق المساهمين و يساهم بشكل كبير في عدم جاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات.

3. نسبة ربحية النشاط: تمثل مرودية رقم الأعمال للنتيجة الإجمالية، وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة ربحية النشاط= (النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال السنوي) x 100

تظهر نسبة ربحية النشاط للمؤسسة للسنوات المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(29) : حساب نسبة ربحية النشاط

البيان / السنوات	النتيجة الإجمالية	رقم الأعمال السنوي	نسبة ربحية الأصول
2012	-329554308.34	322766410.42	% -102
2013	-232895549.19	135809761.90	%-171
2014	-312358811.84	703517713.54	%-44

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ خلال السنوات الثلاث 2012-2013-2014 أن رقم الأعمال مرتفع وجد معتبر خاصة في سنتي 2012و2014 إلا أن تزايد و ارتفاع الأعباء الكلية قد امتصت كل رقم الأعمال، وتبخرت معها الأرباح ، وتدل هذه النسبة على عدم كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال و الأعباء الكلية.

خلاصة الفصل

بعد إجراء الدراسة الميدانية في المؤسسة الوطنية للنسيج والتجهيز، حيث تم جمع البيانات المتاحة المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للفترة المدروسة الممتدة من 2012-2014 ، تبين من خلال تحليل قائمة المركز المالي بواسطة توازنات المالية والنسب المالية مع الاستعانة ببعض بيانات جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في بعض النسب المالية، تم التوصل أخيرا إلى تقييم الأداء المالي للسنوات المدروسة بأنه جد سيئ وانه لا يعبر عن حالة جيدة للمؤسسة وليس في صالح أي فئة من الفئات الداخلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يفسر الخسائر المتتالية التي تتكبدها المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة المدروسة.

خاتمة

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على كل مؤسسة إلزامية إعداد القوائم المالية بصفة دورية والتي من بينها قائمة المركز المالي والتي تعتبر مصدر مهم للمعلومات التي يستخدمها التحليل المالي للوصول إلى نتائج واضحة يمكن من خلالها الحكم على الأداء المالي للمؤسسة

إن تقييم الأداء المالي ماهو إلا إعطاء حكما عن الأداء المالي خلال فترة معينة، والذي يستعان به لتقييم نجاح أو فشل المؤسسة، إذ أصبح امرأ ضروريا في حياة المؤسسة بصفة دورية مستمرة ، ولمحاولة تقييم الأداء المالي لأحد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فقد تم اختيار دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للنسيج والتجهيز ببسكرة.

للوصول إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بواسطة قائمة المركز المالي تطلب منا استخدام أدوات التحليل المالي المناسبة المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، وقد تم تسليط الضوء عليها في الجانب التطبيقي أين تم جمع المعلومات اللازمة لعملية التحليل والمتمثلة في الميزانيات المالية للسنوات المدروسة 2012-2013-2014.

أولا: اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: تساعد قائمة المركز المالي في تقييم سيولة المؤسسة محل الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين لنا أن المؤسسة حققت توازن مالي فيما يخص الخزينة ، حيث كانت هذه الأخيرة بقيمة موجبة خلال سنوات الدراسة 2012_2013_2014، كما نلاحظ أن الخزينة ورغم أنها شهدت انخفاض في قيمتها خلال سنة 2013 فمن 40632218.27 دج سنة 2012 إلى 26286814.14 دج سنة 2013، إلا أنها ارتفعت خلال سنة 2014 لتصل إلى 62135463.42 دج.

كما نلاحظ من خلال التحليل المالي لقائمة المركز المالي أن نسبة السيولة العاملة كانت جيدة فمن 71% سنة 2012 إلى 107% سنة 2013 إلى 105% سنة 2014 أي نسبة تفوق 100% وهي تدل على أن المؤسسة لها سيولة تغطي أصولها المتداولة، رغم أن نسبة السيولة الجاهزة والمختصرة كانت منخفضة نوعا ما ألا أنها موجبة، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة لها سيولة، وبالتالي:

- الفرضية الأولى صحيحة أي أن قائمة المركز المالي تساعد في تقييم سيولة المؤسسة محل الدراسة.

- الفرضية الثانية: تساعد قائمة المركز المالي في تقييم ربحية المؤسسة محل الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين لنا أن المؤسسة لم تحقق ربحية ، حيث أن كل من نسبة ربحية الأصول و نسبة ربحية الأموال الخاصة و نسبة ربحية النشاط تدل نسبها السلبية على عدم ربحية المؤسسة وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة محل الدراسة ليس لها ربحية وبالتالي:

الفرضية الثانية صحيحة أي أن قائمة المركز المالي تساعد في تقييم ربحية المؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: تساعد قائمة المركز المالي في تقييم نشاط المؤسسة محل الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين لنا أن المؤسسة نشاطها غير جيد، حيث عند مقارنة مهل ائتمان المورين المقدرة ب 176 يوم لسنة 2012 و 33 يوم سنة 2013 و 24 يوم سنة 2014 هي اقل عند مقارنتها بمهل ائتمان الزبائن المقدرة ب 367 يوم لسنة 2012 و 201 يوم سنة 2013 و 109 يوم سنة 2014، مما يخلل بالتوازن بين آجال تسديد الديون الموردون وآجال تحصيل الحقوق من الزبائن وبالتالي عدم تسديد الموردون في آجالها المستحقة، ويدل على عدم كفاءة النشاط وبالتالي يمكن القول ان المؤسسة محل الدراسة ليس لها كفاءة نشاط وبالتالي:

الفرضية الثالثة صحيحة أي أن قائمة المركز المالي تساعد في تقييم نشاط المؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الرابعة: يعتبر الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد.

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين لنا أن نسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط تبين ان المؤسسة محل الدراسة كان أدائها المالي غير جيد و بالتالي:

الفرضية الرابعة خاطئة أي أن الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة غير جيد.

ثانيا: نتائج الدراسة

1- النتائج النظرية:

- قائمة المركز المالي هي بمثابة احد المدخلات المهمة للتحليل المالي للوصول إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- تقييم الأداء المالي هو حكما على النتائج المحققة في ضوء معايير محدد مسبقا، يكون بصفة دورية لفترة معينة يتم من خلاله إظهار نقاط القوة والضعف للمؤسسة والحكم على مدى نجاحها أو فشلها.

- الأداء المالي هو مقدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتغطية الاستخدامات في الأجل الطويل و القصير من اجل تشكيل الثروة وتعظيم حقوق الملاك.

2- النتائج الميدانية:

- المؤسسة حققت توازن مالي خلال سنتي 2013 و2014 بينما لم تحقق توازن مالي خلال سنة 2012.

- خطأ في السياسة المالية سنة 2012 الفائض في موارد دورة الاستغلال المقدر ب 96296933.63 دج خطت به العجز الموجود في الموارد الدائمة في الأجل الطويل، أي موارد قصيرة الأجل غطت استخدامات في الأجل الطويل (الأصول الثابتة).

- المؤسسة لا تغطي أصولها الثابتة برأس مالها الخاص خلال سنوات الدراسة، بل لجأت إلى الديون طويلة الأجل.

- المؤسسة غير مستقلة ماليا خلال السنوات المدروسة.

- المؤسسة كانت مثقلة بالديون سنة 2012 ثم زاد تمويلها الذاتي تدريجيا عبر السنوات عن طريق زيادة رأس مالها الخاص.

- المؤسسة لها سيولة جاهزة ضعيفة جدا وغير كافية لتسديد التزاماتها القصيرة حينا موعد سدادها، وسيولتها المختصرة غير كافية كذلك، وسيولتها العامة غير كافية كذلك خلال سنة 2012 بينما أصبحت كافية خلال سنتي 2013 و2014.

- عدم كفاءة المسيرين في التفاوض مع الموردين و التساهل مع الزبائن في منح مهل أطول من مهل التي يمنحها الموردون للمؤسسة لتسديد ما عليها من ديون.

- ربحية الأصول والأموال الخاصة تساهم بالخسارة وليس بالربح على نتيجة الدورة.

- ربحية النشاط تساهم بالخسارة على النتيجة الإجمالية و تدل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة الأعباء الكلية وما لها من اثر على رقم الأعمال المحقق.

- المؤسسة أدائها المالي سيئ فجعلها تتكبد خسائر متتالية عبر السنوات المدروسة .

ثالثا: الاقتراحات

- إعادة نظر المسيرين في التفاوض مع الموردين أو البحث عن موردين آخرين ومحاولة تقليص المهل الممنوحة للزبائن.

- إعادة النظر و التخطيط الجيد للأعباء الكلية لمحاولة تقليصها، لما لها من اثر سلبي على رقم الإعمال المحقق.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر،ط1، عمان ، الأردن، 2006.
2. بلعور سليمان، **التسيير المالي(محاضرات و تطبيقات)**، دار مجدلاوي للنشر، عمان ،الأردن، 2016،
3. حاتم قابيل وآخرون، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،مصر، 2009.
4. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **عرض البيانات المالية، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، معايير إعداد التقارير المالية الدولية**، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن.
5. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية 2007**، دار اثراء للنشر و الطبع ، الطبعة الأولى،2008،عمان ،الأردن.
6. رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية ،القياس والإفصاح في القوائم المالية**،دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان.
7. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون، الجزائر، 2010.
8. سيد محمد جاد الرب، **استراتيجيات تطور و تحسين الأداء**، مطبعة العشرة ، قناة السويس، مصر، 2009.
9. طارق عبد العال حماد ، سمير محمد الشاهد ، **قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت _لبنان ، 2000 .
10. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر،2003 .
11. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، طبعة 2، 2011، برج بوعريريج ، الجزائر.
12. عبد الناصر إبراهيم نور و إيهاب نظمي إبراهيم ، **المحاسبة المتوسطة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، ط2، عمان الأردن، 2014 .
13. فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2000.

14. مبارك لسلوس، **التسيير المالي،تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة**،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر،2012.

15. محمد سامي راضي ، **المحاسبة المتوسطة** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2015، ص 108.

16. محمد مطر، **التحليل المالي ولانتمائي والأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل – عمان ، 2000 .

ثانيا:محاضرات ومجالات :

17. حياة نجار، **محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015–2016، جامعة محمد الصديق بن يحي، البويرة.

18. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث ، العدد 7، 2010/2009، جامعة ورقلة .

19. عبد المالك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001.

ثالثا:الملتقيات ومؤتمرات

20. دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة ، يومي 08–09 مارس 2005.

21. رابح بوقرة، **تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة مراقبة تسيير حديثة لقياس وتقييم الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر**، الملتقى العلمي الوطني ، جامعة مسيلة، بتاريخ 13–14–5–2013.

رابعا:المنشورات والقوانين

22. قرار مؤرخ في 23رجب عام 1429الموافق 26يوليو سنة2008 ، المتظمن قواعد التقييم و الحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،**الجريدة الرسمية للجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية** ،العدد19 الصادر بتاريخ 2009/03/25.

23. وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة** ، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك،2007.

24. وليد ناجي الحيالي، **منشورات الاكادمية المفتوحة**، الدنمارك، 2007.

الملاحق

الملحق رقم : 01

EPE TEXALG SPA UNITE-TIFIB

BP 130 RP ZONE INDUSTRIELLE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:001116098897042

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2013	NET 2012
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		103 283,75	55 904,31	47 379,44	59 224,30
Immobilisations corporelles					
Terrains		181 667 000,00		181 667 000,00	181 667 000,00
Bâtiments		952 480 108,22	181 278 521,13	771 201 587,09	856 634 741,77
Autres immobilisations corporelles		47 643 815,05	25 414 698,29	22 229 116,76	32 355 590,94
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		242 598 225,41		242 598 225,41	197 795 770,72
	TOTAL ACTIF NON COURANT	**1 424 492 432,43**	**206 749 123,73**	**1 217 743 308,70**	**1 268 512 327,73**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		866 211 826,96	44 860 561,49	821 351 265,47	627 978 652,35
Créances et emplois assimilés					
Clients		108 965 674,81	20 372 036,09	88 593 638,72	384 881 345,91
Autres débiteurs		87 299 008,19		87 299 008,19	10 304 552,22
Impôts et assimilés		10 189 165,00		10 189 165,00	282 279 690,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		26 286 814,24		26 286 814,24	40 632 218,27
	TOTAL ACTIF COURANT	**1 098 952 489,20**	**65 232 597,58**	**1 033 719 891,62**	**1 346 076 458,75**
	TOTAL GENERAL ACTIF	**2 523 444 921,63**	**271 981 721,31**	**2 251 463 200,32**	**2 614 588 786,48**

الملحق رقم: 02

TEX ALG UNITE-TIFIB

BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET2014	NET 2013
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		103 283,75	76 561,06	26 722,69	47 379,44
Immobilisations corporelles					
Terrains		181 667 000,00		181 667 000,00	181 667 000,00
Bâtiments		953 730 108,22	277 039 152,41	676 690 955,81	771 201 587,09
Autres immobilisations corporelles		70 366 920,21	40 669 550,18	29 697 370,03	22 229 116,76
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		242 598 225,41		242 598 225,41	242 598 225,41
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 448 465 537,59**	**317 785 263,65**	**1 130 680 273,94**	**1 217 743 308,70**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		687 432 331,74	57 685 456,64	629 746 875,10	821 351 265,47
Créances et emplois assimilés					
Clients		297 755 170,06	48 806 524,26	248 948 645,80	88 593 638,72
Autres débiteurs		160 823 194,97		160 823 194,97	87 299 008,19
Impôts et assimilés		3 491 574,95		3 491 574,95	10 189 165,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		62 135 463,42		62 135 463,42	26 286 814,24
TOTAL ACTIF COURANT		**1 211 637 735,14**	**106 491 980,90**	**1 105 145 754,24**	**1 033 719 891,62**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 660 103 272,73**	**424 277 244,55**	**2 235 826 028,18**	**2 251 463 200,32**

الملحق رقم :03

EPE TEXALG SPA UNITE-TIFIB
BP 130 RP ZONE INDUSTRIELLE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:001116098897042

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-188 093 094,50	-263 071 503,94
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Comptes de liaison		911 849 842,78	578 333 602,27
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**723 756 748,28**	**315 262 098,33**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		86 567 731,81	86 567 731,81
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		477 205 171,93	311 017 782,23
TOTAL II		**563 772 903,74**	**397 585 514,04**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		23 351 384,97	173 009 007,55
Impôts		12 057 693,91	21 180 284,69
Autres dettes		75 304 469,42	196 043 759,67
Trésorerie passif		853 220 000,00	1 511 508 122,20
TOTAL III		**963 933 548,30**	**1 901 741 174,11**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 251 463 200,32**	**2 614 588 786,48**

الملحق رقم: 04

TEX ALG UNITE-TIFIB

BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-312 358 811,84	-188 093 094,50
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Comptes de liaison		1 104 837 637,62	911 849 842,78
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**792 478 825,78**	**723 756 748,28**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		34 266 490,97	86 567 731,81
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		359 562 677,50	477 205 171,93
TOTAL II		**393 829 168,47**	**563 772 903,74**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		34 005 602,37	23 351 384,97
Impôts		36 104 171,80	12 057 693,91
Autres dettes		126 188 259,76	75 304 469,42
Trésorerie passif		853 220 000,00	853 220 000,00
TOTAL III		**1 049 518 033,93**	**963 933 548,30**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 235 826 028,18**	**2 251 463 200,32**

الملحق رقم :05

EPE TEXALG SPA UNITE-TIFIB

BP 130 RP ZONE INDUSTRIELLE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:001116098897042

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		109 503 536,18	315 806 505,32
VENTE INTER UNITE		26 306 225,72	6 959 905,10
Variation stocks produits finis et en cours		124 607 283,78	38 165 916,85
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**260 417 045,68**	**360 932 327,27**
CONSOMMATION INTER UNITE		-36 468 000,37	-44 250 479,28
Achats consommés		-161 183 980,23	-236 349 087,51
Services extérieurs et autres consommations		-21 409 735,29	-22 442 549,84
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-219 061 715,89**	**-303 042 116,63**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**41 355 329,79**	**57 890 210,64**
Charges de personnel		-175 269 538,42	-197 120 233,47
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 504 186,00	-4 546 208,96
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-135 418 394,63**	**-143 776 231,79**
Autres produits opérationnels		1 143 599,60	175 212,72
Autres charges opérationnelles		-6 711 960,95	-754 747,37
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-96 826 800,79	-113 878 051,12
Reprise sur pertes de valeur et provisions		37 478 491,85	322 137,90
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-200 335 064,92**	**-257 911 679,66**
Produits financiers		1 193 303,66	65 931,05
Charges financières		-33 753 787,93	-71 708 559,73
VI-RESULTAT FINANCIER		**-32 560 484,27**	**-71 642 628,68**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-232 895 549,19**	**-329 554 308,34**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		44 802 454,69	78 408 104,40
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**300 232 440,79**	**361 495 608,94**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-488 325 535,29**	**-612 641 812,88**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-188 093 094,50**	**-251 146 203,94**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			-11 925 300,00
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			**-11 925 300,00**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-188 093 094,50**	**-263 071 503,94**

الملحق رقم :06

TEX ALG UNITE-TIFIB
BP 130 RP ZONE INDUSRIEL BISKR BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		590 105 302,29	109 503 536,18
VENTE INTER UNITE		113 412 411,25	26 306 225,72
Variation stocks produits finis et en cours		-180 521 958,86	124 607 283,78
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**522 995 754,68**	**260 417 045,68**
CONSOMMATION INTER UNITE		-54 732 937,87	-36 468 000,37
Achats consommés		-353 654 539,84	-161 183 980,23
Services extérieurs et autres consommations		-28 062 734,13	-21 409 735,29
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-436 450 211,84**	**-219 061 715,89**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**86 545 542,84**	**41 355 329,79**
Charges de personnel		-190 437 695,83	-175 269 538,42
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 013 122,67	-1 504 186,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-116 905 275,66**	**-135 418 394,63**
Autres produits opérationnels		937 899,23	1 143 599,60
Autres charges opérationnelles		-776 657,41	-6 711 960,95
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-248 799 544,56	-96 826 800,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions		53 221 370,26	37 478 491,85
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-312 322 208,14**	**-200 335 064,92**
Produits financiers		1 330 288,54	1 193 303,66
Charges financières		-1 366 892,24	-33 753 787,93
VI-RESULTAT FINANCIER		**-36 603,70**	**-32 560 484,27**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-312 358 811,84**	**-232 895 549,19**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			44 802 454,69
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**578 485 312,71**	**300 232 440,79**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-890 844 124,55**	**-488 325 535,29**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-312 358 811,84**	**-188 093 094,50**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-312 358 811,84**	**-188 093 094,50**